

Distr.: General
6 November 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها السيد ألكسندر زوييف، الأمين العام المساعد لشؤون سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، إدارة عمليات السلام؛ والسيد سيرج تيريو، مفوض الشرطة في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي؛ والسيدة أونابيسي فونيوكا، مفوضة الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ والسيد باسكال شمبيون، مفوض الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد إيسوفو يعقوبا، مفوض الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وأرفق كذلك البيانات التي أدلى بها السيد هانز - جورج إنغلكه، وزير الدولة بوزارة الداخلية في ألمانيا؛ وممثلو كل من الاتحاد الروسي وإستونيا وإندونيسيا وبلجيكا وتونس (باسم النيجر وجنوب أفريقيا وتونس، فضلاً عن سانت فنسنت وجزر غرينادين) والجمهورية الدومينيكية والصين وفرنسا وفيت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: مفوضو الشرطة"، التي عقدت يوم الأربعاء 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر نصوص تلك الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إينغا روندا كينغ

رئيسة مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، ألكسندر زوييف

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة الإحاطة هذه. ويسرني بصفة خاصة أن ينضم إلي اليوم مفوضو الشرطة الذين يعملون حالياً في عمليات الأمم المتحدة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وهابيتي ومالي وجنوب السودان.

إن هذه الإحاطة السنوية فرصة لإعادة تأكيد الدور الحيوي الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة في جميع نواحي منع نشوب النزاعات من حفظ السلام إلى بناء السلام. كما أنها بمثابة منتدى لمناقشة إنجازاتنا، فضلاً عما يلزم عمله أكثر من ذلك للنهوض بدور شرطة الأمم المتحدة كجهة لتقديم الخدمات ومركز تنسيق بشأن مسائل الشرطة وإنفاذ القانون.

قبل عامين ونصف العام، أطلق الأمين العام مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، داعياً جميع الجهات المعنية إلى التصدي جماعياً للتحديات التي تواجه حفظ السلام، والتي لا تزال أداة أساسية متعددة الأطراف لمنع نشوب النزاعات واستدامة السلام لملايين الضعفاء في جميع أنحاء العالم.

إن أولويات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام تشمل كل شيء. فهي توجه عمل إدارة عمليات السلام وعمليات حفظ السلام في الميدان، وتنفيذ ولايات مجلس الأمن، واستجابتنا لأزمة فيروس كورونا. وتلتزم شرطة الأمم المتحدة، بوصفها عنصراً رئيسياً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التزاماً قوياً بالنهوض بأولويات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وبالمزيد من تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام.

وسأتكلم اليوم عن النتائج التي نحققها من خلال جهودنا المستمرة لتعزيز حفظ السلام. وسأسلط الضوء أيضاً على المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التقدم الجماعي، وأرحب بخطط الأعضاء لدعم جدول أعمال المساعدة الإنمائية.

وفي الوقت الذي نعمل فيه على ضمان إحراز تقدم سياسي، فإن الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكذلك مع منظومة الأمم المتحدة كلها أمر حاسم، وخاصة لتيسير عمليات الانتقال. ففي دارفور، على سبيل المثال، تعمل الشرطة بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي بشأن تقليص العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، بهدف الحفاظ على السلام ومنع العودة إلى النزاع من خلال ضمان قدرات شرطية مؤقتة كافية.

وتؤدي أيضاً شرطة الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في جميع جوانب حماية المدنيين، بما في ذلك الحماية المادية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تساعد شرطة الأمم المتحدة في تعزيز بيئة الحماية من خلال بناء قدرات الشرطة، بما في ذلك عن طريق المساعدة في تجنيد وتدريب 1 000 من متدربي الدرك والشرطة، مع قدوم 1 000 متدرب إضافي. كما كان لبعثة الأمم المتحدة في الشرطة دور فعال في زيادة الوعي بشأن منع انتشار مرض كورونا، ووزعت معدات الحماية الشخصية ومنتجات النظافة واللوازم الطبية في جميع أماكن بعثتنا، ولا سيما على أكثر المجتمعات ضعفاً.

ولضمان أعلى مستويات الأداء والمساءلة، قامت شرطة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين، بالنهوض بالإطار المتكامل لأداء وتقييم عمليات حفظ السلام والنظام الشامل

للأداء والتقييم، الذي نفذت شرطة الأمم المتحدة بموجبه معايير لمواصلة تقييم أثر نشر أفراد الشرطة واتخاذ إجراءات في حالات التقصير في الأداء. وتعد مواءمة التدريب الذي تقوم به الدول الأعضاء قبل النشر مع التدريب الذي تقوم به المنظمة داخل البعثات أمراً أساسياً لتعزيز الأداء. وتواصل شعبة شرطة إدارة عمليات السلام، إلى جانب دائرة التدريب المتكامل لدينا، إحراز تقدم في وضع نماذج تدريبية موحدة في إطار برنامج هيكل التدريب التابع للشرطة.

وفي مجال المرأة والسلام والأمن، تعد أعمال الشرطة المراعية للمنظور الجنساني أمراً أساسياً من أجل فعالية عمل الشرطة في الأمم المتحدة والدول المضيفة، وضمان مراعاة الاحتياجات الأمنية المختلفة للرجال والنساء والفتيان والفتيات. ولهذا تجعل شرطة الأمم المتحدة من حفظ الأمن المراعي للمنظور الجنساني أولوية أساسية في عملها. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت شرطة الأمم المتحدة العمل مع البلدان المساهمة بأفراد شرطة لتجاوز الأهداف المتوسطة لعام 2020 للتكافؤ بين الجنسين التي تحققت بالفعل، بما في ذلك على مستويات القيادة. إن زيادة مشاركة المرأة على جميع المستويات تبعث برسالة قوية إلى السكان المضيفين، وهي رسالة تتعزز عندما تشغل النساء مناصب قيادية وسلطوية. ويسرني أن ثلاثة من عناصر الشرطة لدينا ترأسها حالياً نساء.

لقد واصلت شرطة الأمم المتحدة تعزيز عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسين، بما في ذلك من خلال التدريب السابق للنشر والتدريب داخل البعثات. ويتصل السلوك أيضاً بكيفية إدارة البصمات البيئية لبعثاتنا، وقد قامت شرطة الأمم المتحدة بتتقيح إطار الإدارة البيئية عن طريق مواءمة مبادرات عناصر الشرطة في بعثتي الأمم المتحدة المتكاملتين المتعددي الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مع خطط إدارة المخاطر البيئية لبعثاتها.

إن انعدام الأمن المناخي، الذي تجلت عواقبه المدمرة في مرض فيروس كورونا، يشكل عاملاً متنامياً مضاعفاً للخطر بالنسبة لبعثاتنا والمجتمعات المضيفة. وأتوقع أن يصبح ذلك، تمشياً مع تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، محورياً أكبر لأعمال الأمم المتحدة الشرطة في المستقبل.

تهدف مبادرة العمل من أجل حفظ السلام إلى إعادة تركيز حفظ السلام على التوقعات الواقعية، وجعل بعثات حفظ السلام أقوى وأكثر أماناً، وحشد المزيد من الدعم للحلول السياسية وللقوات المجهزة تجهيزاً جيداً والمدربة تدريباً جيداً. ومن خلال تلك المبادرة، صرنا قادرين على مواجهة تحديات اليوم للسلام والأمن وتحسين حياة من نخدمهم في نهاية المطاف.

وأشكر جميع المشاركين على تفانيهم المستمر في تنفيذ التزاماتهم المتعلقة بالمبادرة. وأخيراً، نحن ممتنون لالتزام المجلس بدعم جهودنا ونأمل أن نتمكن من مواصلة الاعتماد عليه.

المرفق الثاني

بيان مفوض الشرطة في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، سيرج تيريو

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لتسليط الضوء على جهود بناء قدرات الشرطة وتطويرها خلال ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

استفادت هايتي على مدى السنوات الـ 22 الماضية من دعم الآلاف من مستشاري الشرطة وشؤون السجون التابعين للأمم المتحدة من الشبكة الثرية للبلدان المساهمة بأفراد الشرطة، الذين شجعوا على إنشاء سلك شرطة مهني ومرع للمنظور الجنساني، وفقاً لإطار الأمم المتحدة التوجيهي الاستراتيجي لأعمال الشرطة الدولية.

ومن خلال بعثات الأمم المتحدة المتعاقبة، تطور شكل مساعدتنا أيضاً لتصبح في صورة دور استشاري استراتيجي بقدر أكبر بشأن أساسيات الإدارة السليمة للشرطة وإدارة قطاع الأمن. إن مؤسسات الشرطة هي منظمات متعلمة، وهي ملزمة بأن تتكيف باستمرار مع البيئة المتغيرة والتهديدات الجديدة. وفي سياق تأمينها للبلد بمفردها منذ إغلاق بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، تصدت الشرطة الوطنية الهايتية لتحديات عديدة وأثبتت مرارا وتكرارا أن لديها دراية عملية.

وقد قاد القائم المدير العام بالإنابة مؤسسة الشرطة خلال عام من الاحتجاجات العنيفة في الشوارع والزيادات الحادة في الجرائم الكبرى وفي خضم جائحة عالمية ومسائل طال أمدها ذات صلة بالعمالة، ونجح باستمرار في عكس الاتجاهات السلبية. وهكذا، فإن تطور وجود الأمم المتحدة في هايتي قد أتاح للشرطة الوطنية أن تبرهن على قدرتها على الاستجابة وعلى قيمة الاستثمار في مؤسسة قادرة على التكيف وموجهة نحو تحقيق النتائج.

وبالإضافة إلى إعادة تأكيد تأهب الشرطة التشغيلي، كانت عملية الانتقال الأخيرة منشأ لإصلاحات هامة في مجال الموارد البشرية في الشرطة، عندما دبت انقسامات داخلية وجرت المطالبة بتحسين ظروف العمل. فبمشورة من مكتب الأمم المتحدة في هايتي، أنشأت قيادة الشرطة الوطنية الهايتية لجنة للتيسير والحوار لمعالجة شكاوى ضباط الشرطة وتحسين علاقات العمل. وأثبتت بعض التوصيات الصادرة عن تلك اللجنة، التي نُفذت بالفعل بدعم من الحكومة، بما في ذلك الاعتراف رسمياً بحق ضباط الشرطة في تكوين نقابات وتحسين التغطية الطبية، فعاليتها في تهدئة التوترات الداخلية.

ويواصل مكتب الأمم المتحدة، في سياق دوره الاستشاري، العمل مع الشرطة الوطنية الهايتية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز القدرة على منع جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني والتحقق فيها. وبعد مرور 20 عاماً على اتخاذ القرار 1325 (2000)، تشكل زيادة توظيف وتدريب الشرطيات عنصراً رئيسياً في بناء القدرات الذي يهدف إلى إضفاء الطابع المهني على الشرطة. وتمثل النساء حالياً قرابة 11 في المائة من أفراد الشرطة الهايتية البالغ عددهم 15 000 ويشترك مستشارو الأمم المتحدة الاستراتيجيون في مبادرات إضافية لتحقيق هدف التوظيف المراعي للاعتبارات الجنسانية المتمثل في تمثيل الإناث بنسبة 12 في المائة بحلول عام 2021.

ومن خلال مشاركتنا في مجالات مثل تلك التي تغطيها الهيئة التنسيقية الوطنية لشؤون المرأة ووحدة التحقيق في الجرائم الجنسية ومدرسة الشرطة الوطنية وأكاديمية الشرطة الوطنية، فإننا نعرز مراعاة

المنظور الجنساني في عمل الشرطة فيما نحاول الوصول إلى نسبة شاملة ومناسبة من أفراد الشرطة المحترفين إلى عدد السكان، وفقا للخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة 2017-2021.

ولا تزال المساعي الحميدة للأمم المتحدة ودعم مجلس الأمن من أجل مواصلة تحسين البيئة الأمنية في هايتي أمورا ذات أهمية حيوية في بلد يرتبط فيه انعدام الأمن بالسياق السياسي. وتثير أعمال العنف العديدة التي ارتكبتها العصابات المسلحة خلال العام الماضي وبروز الإجرام، مع تجدد عمليات السطو والاختطاف والقتل، شواغل خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان. وهناك حاجة ملحة إلى أن تتخذ السلطات الهايتية إجراءات ملموسة ومتسقة من أجل تحقيق المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب. وبتشجيع من الشركاء الدوليين واستجابة لمطالب المجتمعات المحلية، يجب على سلطات الدولة أن تسعى جاهدة لكبح ظاهرة العصابات وحشد جميع الجهود من خلال نهج كلي وحلول مملوكة وطنيا، لا سيما قبل فترة انتخابية حاسمة، لحماية مواطنيها من جميع أشكال الإجرام ولتعزيز الديمقراطية والعدالة والاستقرار.

لقد بنت الشرطة الوطنية الهايتية المعارف الأساسية لمواصلة تطويرها من أجل التصدي للتحديات التشغيلية الجديدة. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وكشرط مسبق لنجاح العملية الانتقالية الجارية، يتعين على الحكومة تخصيص موارد مالية وتشغيلية وبشرية كافية ومستدامة للشرطة، مع استمرار فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الوطنيين والدوليين في دعم تطوير الشرطة وضمان الرقابة للحفاظ على ثقة السكان في المؤسسة الوحيدة للسلامة العامة.

ومع توافر الدعم الكافي، يمكن أن يكون إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية وسيلة لتحقيق الاستقرار وأن يؤدي دورا مركزيا في استعادة سيادة القانون في هايتي.

المرفق الثالث

بيان مفوضة الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، يونايستي فونيوواكا

مع تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، واجهت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تهديداً غير مسبوق لصحة المجتمعات التي نخدمها وكذلك لصحة موظفينا. وتصرفت البعثة بسرعة وحزم لمواصلة تنفيذ ولايتها المتعلقة بالحماية وبناء السلام وحماية موظفينا، مع القيام في الوقت ذاته بإدارة مخاطر الإضرار بالسمعة على نحو استباقي من خلال التصدي للتصورات الخاطئة بين السكان المحليين بشأن كون أفراد البعثة ناقلين للعدوى.

وتحقيقاً لتلك الغاية، اتخذت إجراءات قوية للحد من انتشار الفيروس، بما في ذلك تجميد السفر غير الضروري وحظر التجمعات الكبيرة والحد من التفاعلات خارج القواعد، فضلاً عن اشتراط التباعد البدني وارتداء الأقنعة وغسل اليدين. وكان من المهم للغاية تحقيق التوازن بين الوفاء بالمسؤوليات المنوطة بنا وبين صحة وسلامة حفظة السلام والمجتمعات المحلية الضعيفة، بما في ذلك آلاف الأسر النازحة التي تعيش في مواقع حماية المدنيين المجاورة لقواعد البعثة.

وعلى الرغم من المخاطر والتحديات الهائلة، لا يزال حفظة السلام متحمسين لمواصلة الوفاء بالمسؤوليات المنوطة بهم. ونظراً للصعوبات التي تعترض تنفيذ تدابير الوقاية للنازحين داخل مخيمات حماية المدنيين واكتظاظ المخيمات، فإن القيام بأعمال الشرطة "العملية" في الموقع يشكل خطراً كبيراً ليس على عنصر شرطة الأمم المتحدة فحسب بل على البعثة ككل. ومن ثم، قللت الشرطة من وجودها داخل مواقع حماية المدنيين، ولكنها أبقت على قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ الأمنية إذا لزم الأمر. كما واصلت الشرطة تسيير دوريات في محيط مواقع حماية المدنيين ودوريات بارزة للعيان ودوريات لبناء الثقة وبيث الطمأنينة في المدن في المكاتب الميدانية العشرة.

وقد سجلت الشرطة جميع استجاباتها للحالة الأمنية الاستثنائية، بما في ذلك بلاغات العنف الجنسي والجنساني داخل مواقع حماية المدنيين، بغرض اقتفاء أثر مخالطي المرضى عند الاقتضاء. وتجدر الإشارة إلى أنه في ذروة تفشي كوفيد-19 في حزيران/يونيه، اندلع قتال في الموقع 3 من مواقع حماية المدنيين في جوبا، شارك فيه حوالي 500 شخص على مدى ثلاثة أيام. وتصدى أفراد وحدات الشرطة المشكلة، المجهزون بمعدات للحماية الشخصية من كوفيد-19 لتلك الواقعة ونجحوا في وقف القتال من دون وقوع إصابات. وكما كان متوقعاً، ثبت فيما بعد إصابة أفراد وحدات الشرطة المشكلة بالعدوى. غير أن الحجر الصحي السريع لأفراد الوحدة المصابين حد من مخاطر انتشار الفيروس في قاعدة البعثة بأكملها.

وفيما يتعلق بأنشطة المساعدة التقنية والمشورة، لا تزال حلقات العمل تُجرى، ولكن مع التقيد الصارم بالتباعد البدني وغيره من بروتوكولات الوقاية من كوفيد-19، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية وتنظيم جلسات للمشورة عن بعد وفرض قيود على عدد المشاركين في الأنشطة التي تتطلب التواجد الفعلي. وبالإضافة إلى ذلك، عمل جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان بانتظام على عدم اكتظاظ مرافق الاحتجاز لتجنب أي انتشار للفيروس.

وجرى تقديم الدعم إلى مجتمعات النازحين ونظرائنا في جهاز الشرطة الوطنية، فضلاً عن وكالات إنفاذ القانون الأخرى، من خلال التوعية بكوفيد-19 والتبرع بمطهرات لليدين ومعدات للحماية الشخصية، بما

في ذلك أفتحة الوجه ذات الاستخدام الواحد وإعداد وتعميم مبادئ توجيهية للوقاية من المرض على مراكز الشرطة والسجون.

وعلاوة على ذلك، استمر تنفيذ مشاريع سريعة الأثر لتجديد وبناء مراكز شرطة مختارة على الرغم من الحالة المتعلقة بكوفيد-19، وتم إنجاز سبعة مشاريع لتسليمها إلى جهاز الشرطة الوطنية خلال السنة المالية الماضية. وهذا أمر بالغ الأهمية لتعزيز حماية المدنيين تحسباً لاشتراك شرطة الأمم المتحدة في مواقع العمل مع جهاز الشرطة الوطنية. وسنواصل تعزيز قدرة الشرطة الوطنية على ضمان بيئة توفر الحماية للسكان المدنيين.

وفي ظل وقف إطلاق النار واتفاق السلام في جنوب السودان، انخفض العنف السياسي بشكل ملحوظ خلال العام الماضيين. وتعمل البعثة - بالتشاور الوثيق مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمانحين والنازحين أنفسهم - لسحب حفظة السلام التابعين لنا تدريجياً وتحويل مواقع حماية المدنيين إلى مخيمات تقليدية للنازحين. وقد نجحت مواقع حماية المدنيين في واو وبور في التحول إلى مخيمات للنازحين. وتمكّن عملية التحويل هذه العنصرين العسكري والشرطي في البعثة على السواء من زيادة أنشطتهما المتعلقة بالحماية خارج المخيمات، في الأماكن التي تكون الاحتياجات إلى الحماية أكبر فيها.

ومع إعادة تنظيم مواقع حماية المدنيين، تتولى حكومة جنوب السودان مسؤولية حماية سلامة وأمن المشردين داخلياً. ولذلك، تؤدي شرطة الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في الإعداد للفترات الانتقالية من خلال المشاركة مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان من أجل بناء قدراته في مجال الخبرة المجتمعية. وتقدم شرطة الأمم المتحدة الدعم التقني واللوجستي، فضلاً عن مشاركة المواقع مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان من أجل التدريب والإرشاد والتوجيه ورصد الأنشطة الشرطية في المواقع. وستواصل شرطة الأمم المتحدة أيضاً دعم إيصال المساعدة الإنسانية والنشر في حالات الطوارئ لحماية العاملين في المجال الإنساني المعرضين للخطر.

وعلاوة على ذلك، تعمل شرطة الأمم المتحدة مع قسم سيادة القانون لتعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة في جميع المواقع التي شهدت انتقال مسؤولية حماية المدنيين أو ستشهد عمليات انتقال لمسؤولية حماية المدنيين. وستشمل هذه الأنشطة تقديم الدعم إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان والسجون والادعاء العام والمحاكم.

وعلى الرغم من التحديات الناجمة عن كوفيد-19، فإن التزامنا بحماية المدنيين لا يزال ثابتاً. وسنواصل إيجاد سبل مبتكرة لتنفيذ ولايتنا، والعمل، مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وغيره من الشركاء، على تهيئة بيئة آمنة وسلمية لجميع سكان جنوب السودان.

المرفق الرابع

بيان مفوض الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، باسكال شمبيون

[الأصل: بالفرنسية]

أتشرف بأن أحيط المجلس علما بسبل تعزيز أداء شرطة الأمم المتحدة ومساءلتها.

لقد أظهرت شرطة الأمم المتحدة إمكاناتها القوية في عمليات السلام، وهي إمكانات يمكن التعبير عنها بشكل أكبر، من خلال العمل لمصلحة السكان والأمم المتحدة، في سياق المشاركة الجماعية المتجددة في عمليات السلام.

وقد تم بالفعل تحديد سبل عديدة لشرطة الأمم المتحدة تحت قيادة مستشار شؤون الشرطة، لويس كاريلهو، الذي نشكره على دعمه المستمر. وإنني أفكر بصفة خاصة في الرغبة القوية في جعل شرطة الأمم المتحدة موردا للخدمات لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها وغيرها - وهي جهة غير مزعجة عموما، وغير ملحوظة، ومن ثم منسية في بعض الأحيان.

واسمحوا لي أن أنكر بعض الأمثلة التي توضح النجاح الذي حققته قوة الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في الاضطلاع بولايتنا والاستراتيجيات الرئيسية للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالحلول السياسية للنزاعات، تمكنت الشرطة من الاضطلاع بنجاح بـ 40 مهمة مختلفة دعما للاتفاق السياسي من أجل تحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفيما يتعلق بحماية المدنيين، تمكن ثمانية أفراد شرطة، بدون أسلحة أو خوذات أو مرافقة، من إحداث تغيير جذري في الحالة في سنة واحدة في حي PK5، وهو أصعب منطقة في بانغي، باستخدام الخبرة المجتمعية.

وواصلت شرطة الأمم المتحدة تعاونها المستمر الذي لا تشوبه شائبة في جمهورية أفريقيا الوسطى مع جميع الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان. وقد تمكنت من استتباع وضع نموذج متكامل لتأمين الانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحصول على قبوله وتنفيذه، على نحو يتجاوز مجرد الخبراء النظاميين.

وفيما يتعلق بتحسين أمن الأمم المتحدة، تمكنت شرطة الأمم المتحدة من مواصلة أنشطتها في مواجهة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع وجود حالات قليلة للغاية. كما كفلت شرطة الأمم المتحدة إدانة عدة أشخاص مسؤولين عن مقتل حفظة سلام في بانغاسو في 2018؛ وستأتي المزيد من هذه الحالات.

وقد كان أداء شرطة الأمم المتحدة جيدا للغاية واضطلعت بعدد متزايد من المسؤوليات. ومن حيث نسبة الذكور إلى الإناث، فإنها تسبق الجدول الزمني المحدد بعدة سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، لدى شرطة الأمم المتحدة نسبة نساء في مواقع المسؤولية أعلى من نسبة النساء في العنصر ككل. كما أنها تنفذ أكثر من 10 خطط عمل بشأن قضايا رئيسية.

وفيما يتعلق بتعزيز جهود شرطة الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق السلام الدائم، فإنها تقيم توازنا بين الأمن والتنمية في أنشطتها. وقد ضاعفت عدد أفراد الشرطة والدرك في جمهورية أفريقيا الوسطى في عامين ونصف العام، وتمثل النساء نسبة 26 في المائة من المجندين.

وقد أقام العاملون في المجال الإنساني علاقة قوية من الثقة مع شرطة الأمم المتحدة، وهم يطلبون دعماً، على سبيل المثال في باتانغافو، حيث نحن مضطرون إلى الاحتفاظ بوحدة شرطة مشكلة رواندية قليلة العدد. وقد تحققت نتائج مثالية ويجري تعزيزها. والواقع أن شرطة الأمم المتحدة تمكنت على مدى السنوات الثلاث الماضية من القضاء على حالات الاعتداء أو الاستغلال الجنسيين. ويُشار إلى المبادرات التي وضعتها في مجال البيئة بانتظام كأمثلة.

وفيما يتعلق بتحسين الشراكات، تعمل الشرطة بشكل يومي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري، والبعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي، والشركاء الثنائيين الرئيسيين.

وهذه مجرد أمثلة قليلة على ما أتاحت أساليب الإدارة والقيادة التي استخدمتها شرطة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى تحقيقه. وقد جعلت سبعة عوامل هذا ممكناً.

أولاً، استقادت شرطة الأمم المتحدة من توفر حيز كاف، ومنتفص، واستقلالية، ورؤية، واهتمام ودعم، فضلاً عن القيادة القوية، ولا سيما من جانب الممثل الخاص للأمين العام، منكور ندياي، ومستشار شؤون الشرطة لويس كاريلهو. لقد أمانا بإمكانات شرطة الأمم المتحدة، وردت لهما الشرطة الجميل بشكل كبير، مما عاد أيضاً بالفائدة على الناس.

ثانياً، تمكنت شرطة الأمم المتحدة من إدماج الاستراتيجيات الرئيسية للأمم المتحدة.

ثالثاً، نفذت شرطة الأمم المتحدة، قدر الإمكان، إطار القيادة في الأمم المتحدة المؤرخ 18 نيسان/أبريل 2017، وهو قيادة تحترم المعايير والمبادئ، قيادة شاملة للجميع، قيادة خاضعة للمساءلة، قيادة متعددة الأبعاد، قيادة تعاونية وتحولية، قيادة عاشت الأوضاع بشكل مباشر وتركز على الأثر الميداني.

رابعاً، تستمد شرطة الأمم المتحدة قدراً كبيراً من الإلهام من نظريات "جائزة التميز" التي وضعها بيترز وواترمان: اتخاذ الإجراءات، والإصغاء إلى العملاء، والتمكين كلما كان ذلك ممكناً، وتحقيق الإنتاجية من خلال تحفيز الموظفين مع المرونة لكن بانضباط.

خامساً، تشجع شرطة الأمم المتحدة التكامل وفقاً لأسس ماكينزي السبعة للتنظيم، والتي يدعمها أيضاً بيترز وواترمان.

سادساً، لا تتردد شرطة الأمم المتحدة في تحديد نقاط ضعفها من أجل تصحيحها أو تقديم التهاندي الحارة على الأثار المحددة والملموسة التي يشعر بها السكان مباشرة في الميدان.

سابعاً، تحافظ شرطة الأمم المتحدة على نهج يركز على الناس.

ختاماً، من أجل زيادة تحسين أداء شرطة الأمم المتحدة ومساءلتها، ينبغي منح الاهتمام والحيز والمنتفص لشرطة الأمم المتحدة. ومن خلال مضي شرطة الأمم المتحدة في هذا الاتجاه، كما حدث في الثورة السلمية التي أطلقت في حي PK5 في بانغي من قبل الشرطة المحلية، وتحقيق التكافؤ بين الجنسين قبل الجدول الزمني بعدة سنوات، والتقدم الملحوظ المحرز في مجال كفالة أمن الانتخابات، والمبادرات الرئيسية في مجال البيئة، والصمود المتميز في مواجهة كوفيد-19، فإن شرطة الأمم المتحدة ستسد كل ما تلقته.

المرفق الخامس

بيان مفوض الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أيسوفو يعقوبا

[الأصل: بالفرنسية]

أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تشريفكم لي بمخاطبة مجلس الأمن بشأن مسألة النهوض بالحلول السياسية من خلال أعمال شرطة الأمم المتحدة.

لقد اتسم القرن الحادي والعشرون بعودة ظهور وتكاثر النزاعات المتزايدة التعقيد في العالم، ولا سيما في المنطقة التي أعمل فيها. وهذا هو الحال في مالي، ولهذا السبب أنشئت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، للعمل من أجل استعادة السلام والاستقرار. ولذلك، فقد حان الوقت للسؤال عن إسهام كل عنصر من عناصرها الثلاثة - المدنية والعسكرية والشرطةية - في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة في القرار 2531 (2020).

وفي ذلك الصدد، يكتسي موضوع اليوم أهمية خاصة، إذ أنه سيسمح لي بالتشديد على مساهمة عنصر الشرطة، على النحو المشار إليه في القرار 2382 (2017)، الذي يسلط الضوء - مع تشديده على ضرورة إعطاء الأولوية للحلول السياسية للنزاعات - على الدور الذي يمكن أن تضطلع به عناصر شرطة الأمم المتحدة في تيسير الانتقال من حفظ السلام إلى التنمية وبناء السلام. وإذ نسلم بأن تعزيز عمل شرطة الأمم المتحدة يمكن أن يسهم في نجاح استراتيجيات خروج بعثات حفظ السلام، التي تقرر في الفقرة 2 أن "تشمل... مهام الشركة بوصفها جزءا لا يتجزأ من ولايات وهياكل صنع القرارات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة"، فإن هذا الاعتراف بالدور المحوري والشامل الذي تضطلع به الشرطة يعزز إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي يشدد على أولوية السياسة في حل النزاعات والدور الداعم الذي تؤديه عمليات حفظ السلام في ذلك الصدد.

وتعمل شرطة الأمم المتحدة، وهي قوة لكفالة الاستمرارية بالدرجة الأولى، على جميع مستويات صنع القرار عبر نطاق الولاية بأكملها، من المستوى التكتيكي إلى المستويين السياسي - الاستراتيجي والتنفيذي. ومن ثم، يشارك عنصر الشرطة داخل البعثة المتكاملة في عملية تحليل السياق الأمني والتخطيط في إطار استراتيجي متكامل واتخاذ القرارات في هيئات إدارة البعثة، وكذلك في الأفرقة المواضيعية النظامية والمخصصة. والتعاون مع الشركاء من البلدان المضيفة أمر أساسي. وتتيح صكوك التعاون، مثل المذكرات الموقعة مع الحكومة والخطط الاستراتيجية القطاعية الموقعة مع رئيس كل جهاز من الأجهزة الأمنية والاجتماعات الدورية التي تعقد مع هؤلاء الشركاء، تقديم المساعدة التقنية وتهيئة الفرص اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة.

وبالإضافة إلى ذلك، يوفر التعاون مع الشركاء التقنيين الآخرين إطارا آخر لتسيق شروط الحصول على المعونة لقوات الدفاع والأمن.

فالشرطة تسهم في تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة من خلال الدعوة إلى شمولية التجنيد في قوات الأمن، مع إدخال نظام الحصص حسب المناطق، مما يتيح تحسين تمثيل السكان، بمن فيهم النساء.

ونعمل - في إطار تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة إصلاح قطاع الأمن في مالي - على تنفيذ أعمال الشرطة المجتمعية وتشغيل اللجان الاستشارية الأمنية التي تعمل كإطار للتشاور فيما بين ممثلي الدولة والدوائر الأمنية والسكان المحليين، بغية كفاءة الإدارة الشاملة والتنفيذ السليم لأي استراتيجية محلية للأمن ومنع الجريمة.

وتسهم شرطة الأمم المتحدة في بناء القدرات في النظام الجنائي من أجل إتاحة إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع في إطار نهج مشترك إزاء سيادة القانون. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك مجال للتحسين، فإن الإجراءات الهامة والإيجابية التي تتخذها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من خلال عناصرها المختلفة، بما في ذلك شرطة الأمم المتحدة، تشكل مصدرا للأمل.

وقد كان لجائحة فيروس كورونا تأثير قوي على تنفيذ ولايتنا. وقد تفاقمت تلك الحالة بسبب الأزمة السياسية التي أدت إلى تنفيذ عملية انتقال سياسي.

وفيما يتعلق بالشرطة - وبعد توضيح أهمية ولايات شرطة الأمم المتحدة - يشدد القرار 2382 (2017) على ضرورة توفير موارد كافية لتحقيق الأهداف المحددة. غير أن من الواضح أن الموارد البشرية واللوجستية والمالية غير كافية للاضطلاع بولاياتنا بنجاح.

وفيما يتعلق بسلطات البلد المضيف، يجب التركيز بشكل خاص على إدارة مؤسسات سيادة القانون. ويجب أن تهيئ قوات الأمن الظروف والبيئة المواتية لإعادة نشر ممثلي الدولة واستعادة سلطة الدولة ومكافحة الإفلات من العقاب، وكلها يجب أن تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فيتوقف الأمن والسلام والاستقرار على ذلك.

المرفق السادس

بيان نائبة الممثل الدائم لبليجيكا لدى الأمم المتحدة، كارين فان فليبريغ

أشكر متكلمي اليوم على إحاطاتهم المتبصرة. إن الذكرى السنوية الستين لإنشاء شرطة الأمم المتحدة والأهمية المتزايدة لدور شرطة الأمم المتحدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تؤكدان جدوى هذه الإحاطات المنتظمة.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأثير ثلاث نقاط.

أولاً، تشدد بلجيكا على الدور الأساسي الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة في سياق حماية المدنيين. ففي الماضي، تم التقليل من قيمة دور الحماية الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة عموماً ويتم إغفاله بانتظام. وقد نزعت البعثات بالفعل إلى الاعتماد المفرط على النهج العسكرية لحماية المدنيين.

وعلى الرغم من أننا قطعنا شوطاً طويلاً منذ نشر شرطة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو لأول مرة في الستينات، فإن إحاطات اليوم تبين بوضوح إمكانية زيادة تحسين حماية شرطة الأمم المتحدة للمدنيين. ومن ناحية أخرى، من المهم كذلك الحفاظ على مكاسب شرطة الأمم المتحدة، خاصة في سياق الجائحة الحالية، التي تشكل عقبة إضافية أمام تحقيق أهدافنا.

وفيما يتعلق بالمستقبل، ندعو إلى اتباع نهج ثلاثي. أولاً، يجب أن تشارك شرطة الأمم برمتها مشاركة كاملة في حماية المدنيين وأن يكون لها صوت في صنع القرار والتخطيط ضمن الجهود التي تبذلها البعثة بكاملها لحماية المدنيين. وذلك ينطبق بصفة خاصة في سياقات الانتقال التي تسحب فيها العناصر العسكرية تدريجياً. ثانياً، على الرغم من أنه ينبغي تعزيز الشراكات بين شرطة الأمم المتحدة والدول المضيفة وعناصر البعثة الأخرى للتمكن من اتباع نهج أكثر شمولاً لحماية المدنيين، ينبغي كذلك أن تؤخذ في الاعتبار الشراكات مع أصحاب المصلحة الدوليين الآخرين الناشطين في هذا الميدان. ثالثاً، ينبغي توفير طاقات وقدرات وأدوات أكثر ملاءمة ومرونة لمعالجة الثغرات القائمة في مجال القدرات.

ولدي سؤالان بشأن حماية المدنيين أوجههما لمفوضية الشرطة أونابسي فونيوكا، ممثلة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. مع الأخذ في الاعتبار أن مواقع الأمم المتحدة لحماية المدنيين بدأت تنتقل إلى معسكرات نازحين تقليدية، كيف ترى دور شرطة الأمم المتحدة مستقبلاً، من حيث صلته بحماية المدنيين؟ وهل لديها القدرة على التنفيذ الكامل لمهام حماية المدنيين التي صدر بها تكليف؟

ثانياً، لشرطة الأمم المتحدة دور أساسي تضطلع به فيما يتعلق بإقامة العدل وتحقيق العدالة الانتقالية. وكثيراً ما يكون انهيار سيادة القانون عاملاً رئيسياً في اتخاذ قرار بنشر عملية من عمليات الأمم المتحدة للسلام. وبناء على ذلك، أصبح إصلاح هيكل العدالة - بما في ذلك إمكانية إقامة مشاريع العدالة الانتقالية - شرطاً أساسياً لانتقال البعثات وحجر أساس في استراتيجيات خروجها. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد أن لشرطة الأمم المتحدة دائماً دوراً أساسياً تضطلع به في مجال المساءلة؛ فيتعين جمع الأدلة وتقديم الجناة إلى العدالة.

وعلاوة على ذلك، وإذ أصبح النجاح في تنفيذ ولايات حفظ السلام مرهوناً بإصلاح وتعزيز مؤسسات الشرطة، فقد اكتسب دور الشرطة بصورة متزايدة أهمية بالغة في إنجاز المهام. وبشكل أعم، ينبغي

ألا يقتصر الاضطلاع بإصلاح القطاع الأمني على العنصر العسكري. فلشرطة الأمم المتحدة كذلك دور أساسي تضطلع به في ذلك الصدد.

وفي هذا الصدد، لدي سؤالان لمفوض الشرطة ايسوفو يعقوبا، من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. هل يمكنه أن يقدم المزيد من التفاصيل حول جهود إصلاح القطاع الأمني التي تبذلها شرطة الأمم المتحدة في مالي؟ وكيف يتطور التنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين مثل بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي؟

وأخيراً، نرحب بجهود شرطة الأمم المتحدة الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وكذلك الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة النساء النظاميات في عمليات حفظ السلام. إن زيادة مشاركة النساء النظاميات بشكل مجد في شرطة الأمم المتحدة سيعزز مشاركة المجتمع المحلي، لا سيما في السياقات التي يصعب فيها على المرأة التحدث إلى الرجل بسبب المعايير الثقافية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تتيح المزيد من الفرص لتمكين المرأة، فضلاً عن جمع المعلومات لتعزيز الوعي بالحالة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تكثيف التدريب وتحليل النزاع على نحو يراعي المسائل الجنسانية. وتعميم المنظور الجنساني على نحو كامل هو هدفنا الشامل، وينبغي أن يظل كذلك.

ولدي أيضاً سؤال لمفوض الشرطة باسكال شاميل، من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. بما أن بلجيكا تعتقد أن زيادة المشاركة المجدية للنساء النظاميات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تسهم في تعزيز أداء هذه العمليات، هل يمكنه أن يقدم بعض الأمثلة الملموسة على الدور الأساسي للنساء اللاتي النظاميات؟

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، زهانغ جون

[الأصل: بالصينية]

أشكر الأمين العام المساعد زوييف ومفوضي الشرطة الأربعة على إحاطاتهم. أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة كبيرة بجميع ضباط شرطة حفظ السلام الذين ينفذون ولاياتهم على خط المواجهة وأسرههم.

تواجه عمليات حفظ السلام بسبب آثار وباء فيروس كورونا بيئة وتحديات معقد وصعبة على نحو متزايد. وقد أكد ذلك للتو الأمين العام المساعد زوييف ومفوضو الشرطة الأربعة في إحاطاتهم. وينبغي لمجلس الأمن أن يفكر مليا في المشهد والمهام وتطوير شرطة حفظ السلام في المستقبل، وأن يستكشف سبلا لتعزيزها وتحسينها. وأود أن أتناول النقاط التالية.

أولا، ينبغي ضمان سلامة وأمن الشرطة في عمليات حفظ السلام بشكل فعال. إن بيئة عمل الشرطة في عمليات حفظ السلام تزداد تعقيدا وخطورة. ومن الأمثلة على ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وضمان سلامة وأمن شرطة حفظ السلام شرط مسبق لأداء المهام بفعالية. وينبغي للدول الأعضاء والأمانة العامة اتخاذ تدابير عملية لتنفيذ القرار 2518 (2020) تنفيذا كاملا ومساعدة شرطة حفظ السلام على تعزيز القدرات المتصلة بالتوعية بالحالة وتحسين المعدات والحالات الطبية في محاولة للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر الأمنية والأمنية. وتؤيد الصين زيادة المشاركة المجدية لأفراد الشرطة من النساء في عمليات حفظ السلام. وينبغي أيضا إجراء تقييم كامل للمخاطر المحتملة والتدريب المناسب على السلامة والأمن والاستعدادات الشاملة قبل نشر القوات.

ثانيا، ينبغي تعزيز بناء قدرات شرطة حفظ السلام وتحسين الأداء في مجال حفظ السلام. ويرتبهن تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي اتخذها الأمين العام بتعزيز بناء القدرات في مجال حفظ السلام. وينبغي أن تعمل الدول الأعضاء والأمانة العامة ككيان واحد وبصورة متضافرة لمساعدة البلدان المساهمة بأفراد الشرطة وتوفير التدريب المحدد الأهداف لشرطة حفظ السلام وتزويدها بالموارد الكافية لأداء مهامها. ولا يمكن تحسين أداء حفظ السلام على نحو فعال إلا عندما يتم ضمان بناء القدرات في مجال حفظ السلام وموارده. وينبغي أن تعمل عناصر الشرطة والعناصر المدنية والعسكرية للبعثات في تآزر وتعزيز قدرات القيادة المشتركة للطوارئ من أجل الاستجابة على النحو المناسب للحالات المعقدة التي قد تنشأ. لقد دأبت الصين على الضغط بنشاط من أجل تحسين عمليات حفظ السلام في الوفاء بالالتزام الذي قطعته الرئيس شي جين بينغ في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومنذ عام 2015، دربت الحكومة الصينية أكثر من 1 000 ضابط شرطة لحفظ السلام من بلدان مختلفة. وسنواصل الإسهام في تعزيز بناء قدرات الشرطة في مجال حفظ السلام.

ثالثا، من الضروري أن نعزز الاتجاه العام للتسوية السياسية للقضايا الساخنة. وعند صياغة ولايات الشرطة في مجال حفظ السلام، ينبغي لمجلس الأمن أن يستمع تماما إلى آراء البلد المعني والبلدان المساهمة بقوات الشرطة في وضع ولايات واضحة وقابلة للتطبيق تتماشى مع الحقائق. وبالإضافة إلى ذلك،

ينبغي للمجلس أن يتصرف في ضوء الحالة المتطورة لكي يُعدل في الوقت المناسب أولويات الولايات ويركز على خدمة الهدف الرئيسي المتمثل في التسوية السياسية للقضايا الساخنة. وينبغي لشرطة حفظ السلام التابعة للبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أن توفر، في إطار ولاية مجلس الأمن، دعماً لوجستياً وأمنياً لعملية الانتخابات وأن تهيئ بيئة مواتية لإجراء الانتخابات العامة بصورة سلمية وسلسة. وتدعم الصين شرطة حفظ السلام التابعة للبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في مساعدة الحكومة الانتقالية في مالي على المضي قدماً بثبات في العملية الانتقالية ومواصلة تنفيذ اتفاق السلام.

ويجدر التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين ينبغي أن تتحملها حكومة البلد المعني، وأن تركز شرطة حفظ السلام على تقديم المساعدة إلى البلد. وقد أسهمت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إسهاماً هاماً في حماية المدنيين المحليين، ولكن سيكون من المستحيل الحفاظ على وجودها الدائم في البلد. والأهم هو مساعدة البلد على تحسين قدراته على حماية المدنيين. والآن بعد أن بدأت الحالة السياسية العامة في جنوب السودان تتحسن، ينبغي للبعثة أن تنقل تدريجياً مسؤولية حماية المدنيين إلى الحكومة الوطنية.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لإرسال الصين لأفراد الشرطة لديها للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، أرسلت الصين ما يزيد على 2 600 ضابط شرطة، من بينهم ثمانية ضحوا بأرواحهم الغالية. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، لا يزال هناك نحو 30 من ضباط الشرطة الصينية يؤدون مهام حفظ السلام في جنوب السودان وقبرص. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، من تيمور - ليشتي إلى البوسنة والهرسك، ومن هايتي إلى جنوب السودان، شاركت الشرطة الصينية في تسعة بلدان في مرحلة ما بعد النزاع في أربع قارات، وتطورت لتصبح من المشاركين في الخبرة والمساهمين في الخطط. إن الشرطة الصينية ملتزمة بتنشيط عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمساهمة في تطوير شرطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وصون السلام والأمن الدوليين.

المرفق الثامن

بيان من البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نقدر المعلومات المقدمة اليوم.

لقد ثبت أن عام 2020 عام صعب. وإذ نحتمل بالذكرى السنوية الستين لشرطة الأمم المتحدة ونسلط الضوء على إنجازاتها، فإننا ندرك الحاجة إلى تحديد الممارسات الجيدة وتعزيز المجالات التي تتطلب تحسينات حاسمة من أجل الوفاء بالمهام الموكلة إلينا وتقديم الدعم الفعال للدول الأعضاء في بيئات عملياتية جديدة.

إن حماية المدنيين جانب أساسي من جوانب شرطة الأمم المتحدة. ويجب أن نتذكر أن هذا الأمر هو أولويتها ويجب أن يكون كذلك على الدوام، وبذلك تؤكد من جديد أهمية سيادة القانون والعدالة والأمن البشري.

ونود أن نسلط الضوء على العمل الشجاع والدؤوب الذي اضطلعت به شرطة الأمم المتحدة خلال وباء فيروس كورونا. وواصلت شرطة الأمم المتحدة مهامها في مجال المراقبة واعتمدت على الفور مبادئ توجيهية لمنع انتشار الفيروس عن طريق تحديد التهديدات الإجرامية التي يرجح أن تزداد، مثل العنف المنزلي والعنف بين الطوائف والاتجار بالأشخاص وتهريبهم وتزوير الأدوية والمنتجات الطبية، فضلا عن الاضطرابات المدنية في المرافق الطبية ومناذ الأعذية وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية.

وفيما يتعلق بهاييتي، نقدر الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي ووحدة الشرطة التابعة له من أجل إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية، ونلاحظ الزيادة في عدد النساء المجندات في صفوفها. بيد أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء الاضطرابات المدنية وعنف العصابات والإفلات من العقاب. ونفهم أن الميزانية المحدودة للشرطة الوطنية الهايتية تطرح صعوبات خطيرة أمام الحفاظ على قوتها العاملة وتغطية تكاليف التشغيل وشراء المعدات الكافية. وندرك أيضا أنه من أجل مكافحة تشكيل العصابات وعنفها، من الضروري أن تواصل هاييتي زيادة قوام قواتها من الشرطة لتشمل ما لا يقل عن 25 000 فرد، من أجل الوفاء بالنسبة المقبولة دوليا وهي 2,2 من أفراد الشرطة لكل 1 000 من السكان. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى دعم ولاية مكتب الأمم المتحدة في هاييتي المتمثلة في تعزيز القدرة التشغيلية للشرطة الوطنية الهايتية عن طريق زيادة الأموال المتاحة لمساعدتها. ويجب أن تقترن هذه الجهود بالتزامات جديدة من قبل حكومة هاييتي بتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية 2017-2021 تنفيذا فعالا. ولن تبرز هاييتي تقدما في تطوير قدرات شرطتها الوطنية إلا بالتزام جماعي.

ولدى دراسة أثر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من منظور الحماية، من الواضح أن البعثة تقوم بدور هام في ذلك البلد من خلال العمل مع المجتمعات المحلية لتخفيف حدة التوترات وتطوير أنشطة تساعد على الإبلاغ عن الجرائم، بما في ذلك حالات العنف الجنساني وانتهاكات حقوق الإنسان، والتحقيق فيها. ولهذا السبب، نهني كبيرة المفتشين دورين مالمبو، مستشارة الشؤون الجنسانية في شرطة الأمم المتحدة

في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على حصولها على جائزة ضابطة شرطة الأمم المتحدة لعام 2020، تقديرا للدعم الذي تقدمه للفئات الضعيفة.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، نرحب باستمرار النظام الشامل لتقييم الأداء ووضع إطار للنتائج واستخدام الأدوات التكنولوجية لرصد أثرها وتحسين جمع البيانات. ونرحب أيضا بإعادة تقييم عنصر الشرطة على أساس ربع سنوي وبأن خططا سنعد لتحسين أداء وحداته والحد من أوجه النقص وتحسين القدرة التشغيلية.

أخيرا، لا تزال مالي، وهي بلد مهم للغاية لاستقرار منطقة الساحل بأسرها، تواجه تحديات هائلة، تقامت بسبب الانقلاب الأخير والعنف المستمر بين المجتمعات المحلية والإرهاب والتطرف العنيف والهجمات غير النمطية، بالإضافة إلى البعد الإنساني وذلك المتعلق بحقوق الإنسان، ولا سيما في وسط البلد وشماله، وهي أمور تؤثر بشكل رئيسي على النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، تقوم شرطة الأمم المتحدة بدور أساسي في سد الفجوة في الوجود الحكومي الرسمي وحماية المدنيين وتعزيز القدرات الوطنية اللازمة للتصدي لهذه الآفات.

في الختام، تود الجمهورية الدومينيكية أن تعرب عن تأييدها لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولجميع الرجال والنساء الذين يُعرضون، في إنكار للذات، حياتهم للخطر في عمليات السلام وفي حالات ما بعد النزاع أو غيرها من حالات الأزمات.

المرفق التاسع

بيان البعثة الدائمة لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر وكيل الأمين العام لأكروا ومفوضي الشرطة، في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هابتي، على الإحاطات الثاقبة التي قدموها. لقد كانت جلسة اليوم مفيدة للغاية في فهم التقدم المحرز في أعمال الشرطة التي تقوم بها الأمم المتحدة والتحديات التي تواجهها، وأود أن أعتنم الفرصة النادرة التي تتيحها هذه الجلسة للتعبير عن دعمي لبعثة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام.

إن نشر شرطة الأمم المتحدة ينطوي على رسالة إيجابية مفادها زيادة الأمن وعودة القانون والنظام. ومع انتقال بعثات الأمم المتحدة من عمليات حفظ السلام، يصبح إسهام شرطة الأمم المتحدة أكثر وضوحاً. وتكتسي جهودها في تعزيز سيادة القانون وبناء قدرات دوائر الشرطة الوطنية الموجهة نحو خدمة الناس والمساعدة في إصلاح قطاع الأمن على أساس حقوق الإنسان أهمية أساسية في إرساء الاستقرار الدائم في البلدان التي تعصف بها النزاعات.

ونرحب بالجهود الرامية إلى تعزيز دور شرطة الأمم المتحدة في حفظ السلام ونواصل دعم مبادرة "العمل من أجل حفظ السلام"، إلى جانب القيمة المضافة التي توفرها شرطة الأمم المتحدة لتنفيذ إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي المقابل، أود أن أسأل وكيل الأمين العام لأكروا عن أولويات عمل الأمم المتحدة في مجال الشرطة في إطار المرحلة الثانية من مبادرة "العمل من أجل حفظ السلام".

وفيما يتعلق بموضوع الأداء، ستواصل إستونيا التشديد على الأهمية الحاسمة لتنفيذ السياسات والآليات الرامية إلى التحقق من أداء عمليات السلام وتعزيزه، مع التركيز بصفة خاصة على حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان. كما نواصل التشديد على أهمية زيادة فعالية أعمال الشرطة من خلال تحسين التواصل مع المجتمعات المحلية، ولا سيما بمساعدة الموظفين المعنيين بالاتصال المجتمعي وموظفي حقوق الإنسان. غير أنه لا يمكن في هذا الصدد إغفال أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي زاد كلاً من مسؤوليات شرطة الأمم المتحدة والمخاطر التي تتعرض لها. وبناء على ذلك، سيكون من المفيد أن نسمع من السيد لأكروا عن الأثر الذي خلفه كوفيد-19 على مستوى الشواغر في وحدات الشرطة في بعثات حفظ السلام.

وفي هذا الصدد، أود أن أسأل مفوضة شرطة البعثة، السيدة يونابيسي فونيوكا، عن أثر تغيير توصيف مواقع حماية المدنيين على موارد شرطة الأمم المتحدة. هل ساعد ذلك على تحرير بعض هذه الموارد؟ وإن كان الأمر كذلك، فكيف تمكنت هي من الاستفادة منها بدلاً من ذلك؟

قبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر بالوظيفة البالغة الأهمية لزيادة المساواة بين الجنسين في تكوين عناصر شرطة الأمم المتحدة في كفاءة ضبط الأمن على نحو فعال. وينطبق ذلك بشكل خاص على أعمال الخفارة المجتمعية وفي منع العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاعات والقضاء عليه. وسنواصل التشديد على أهمية تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وأولوياتها، ولا سيما تعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة وذات مغزى وعلى قدم المساواة في عمليات حفظ السلام وفي شرطة الأمم المتحدة.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن الامتنان والدعم القوي لجميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة - نساء ورجالا - الذين يبعثون بتفانيهم وتضحياتهم الأمل في نفوس ملايين الناس ويساعدون البلدان في اجتياز الطريق الصعب من النزاع إلى السلام.

المرفق العاشر

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر وكيل الأمين العام ورؤساء عناصر الشرطة على إحاطاتهم اليوم، التي تتيح لنا أن نقمّ بدقة التحديات التي تواجهها شرطة الأمم المتحدة والدرك في الميدان. وأشيد بهؤلاء الرجال والنساء الذين يظلمون بمهامهم في ظروف صعبة وفي ظل قيود شديدة للغاية متصلة بالصحة.

وفي هذا السياق الصعب، أود أيضاً أن أثني على الأمانة العامة - ولا سيما إدارة عمليات السلام وشعبة الشرطة التابعة لها - لاستثمارها غير المنقطع في شرطة الأمم المتحدة واستخدامها على النحو الأمثل. إن مهمة شرطة الأمم المتحدة في صميم الشراكات والتعاون التنفيذي بين الأمم المتحدة والسلطات الوطنية، مما يجعل منها رصيداً لا يقدر بثمن في حفظ السلام وبناء السلام. وأود أيضاً أن أرحب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتمكين عناصر الشرطة في البعثات من التوفيق بين الأمن والأداء.

وتواصل فرنسا دعم تنفيذ مبادرة "العمل من أجل حفظ السلام"، ولديها حالياً 21 من أفراد الدرك من جميع الرتب موزعون في ثلاث بعثات: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفرنسا شريك ملتزم وبناء وموثوق به، وستظل كذلك، في تمكين شرطة الأمم المتحدة من ممارسة مهامها بصورة كاملة.

وبما أن عام 2020 يصادف الذكرى السنوية الستين لإنشاء شرطة الأمم المتحدة، أود أن أبرز أولويتين.

أولاً، من الضروري أن تدعم شرطة الأمم المتحدة الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. وبطبيعة الحال، فإن السكان الذين تخدمهم هم في صلب هذا الهدف. والواقع أن إقامة أو استئناف علاقات تقوم على الثقة بين السكان والسلطات والمؤسسات العامة شرط لا غنى عنه للعودة إلى السلام الدائم. وهذا يعني تعزيز سيادة القانون، ودعم قوات الأمن الداخلي الوطنية، وحماية الجميع، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي سياق جائحة مرض فيروس كورونا، يصعب كسب هذه الثقة والحفاظ عليها، إذ يجب على كل ضابط من ضباط الشرطة والدرك على اتصال بالسكان أن يلتزم بالقواعد الصارمة المتصلة بالصحة حتى لا يُنظر إليه على أنه ناقل لانتشار الفيروس.

والأولوية الثانية التي أود أن أبرزها هي أنه يجب على شرطة الأمم المتحدة أن تواصل جهودها لكي تصبح أكثر كفاءة. وتساهم فرنسا في ذلك من خلال دعم إجراءات التدريب قبل وأثناء النشر، فضلاً عن زيادة الاستعانة بخبراء الشرطة، ودعم إتقان لغة البلد المضيف والوحدات المتوازنة جنسانياً. وهذا الجانب هو أيضاً عنصر أساسي لتعزيز فعالية الشرطة.

وتؤيد فرنسا تماماً هدف زيادة نشر المرأة في جميع المناصب، بما في ذلك المناصب التي تتحمل مسؤوليات. كما أن النظام الجديد لرصد أداء عمليات السلام، الذي وضعته الأمانة العامة، مفيد جداً لتحسين فعالية شرطة الأمم المتحدة، حيثما نشرت وحداتها، للمساعدة على زيادة قوات الشرطة المحلية وحماية السكان.

وأود أيضا أن أنهى بياني ببضعة أسئلة.

أطرح السؤال الأول على مفوض الشرطة لدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، السيد يعقوبا. إن عدة مهام في إطار ولاية البعثة تستند حقا وبصورة كبيرة إلى عنصر الشرطة لديها ، ولا سيما في وسط مالي، حيث تتمثل الأولويات في دعم إعادة نشر قوات الأمن الداخلي المالية وحماية المدنيين. ولذلك أود أن أسأل السيد يعقوبا عما إذا كان بإمكانه أن يخبرنا عن التقدم المحرز في إدماج العمليات العسكرية في عمليات الشرطة داخل البعثة من أجل الوفاء بهذه المهام، وما هي توصياته في هذا المجال؟

كما أود أن أطرح سؤالا على مفوض الشرطة لدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد تشامبين. ما هي الإجراءات الملموسة التي تنفذها شرطة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى دعما لإعادة نشر قوات الأمن الداخلي في جميع أنحاء الإقليم الوطني؟ وفيما يتعلق بانتخابات 27 كانون الأول/ديسمبر، التي من الواضح أنها ستكون لحظة حاسمة وأساسية في توطيد الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى، كيف تستعد شرطة الأمم المتحدة لهذا الموعد النهائي، لا سيما في إطار الخطة الأمنية المتكاملة التي اعتمدت في أوائل تشرين الأول/أكتوبر؟

المرفق الحادي عشر

بيان وزير الدولة لوزارة الداخلية الألمانية، هانز جورج إنغلكه

أود أن أشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين على عقد جلسة اليوم. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات على رؤاهم المثيرة للاهتمام. وأود أن أشيد بمفوضي الشرطة في جلسة اليوم وبجميع ضباط الشرطة الذين يؤدون واجبهم من أجل الأمم المتحدة على تقانيهم ومهاراتهم والتزامهم.

وحتى اليوم، يعمل ما مجموعه 8 890 من ضباط الشرطة في 12 بعثة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في مناطق مختلفة من العالم. ومن بينهم ضباط شرطة ألمان في كوسوفو ومالي والصومال، وفي المستقبل، مرة أخرى في السودان. وهؤلاء الضباط ليسوا أول من يخدم الأمم المتحدة، ومن المؤكد أنهم لن يكونوا آخر من يخدمها.

تنشر ألمانيا ضباط شرطة منذ عام 1989. وكانت وحدتان ألمانيتان جزءا من فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا - إحداهما شكلها ضباط من الجزء الغربي من ألمانيا، والأخرى ضباط من جمهورية ألمانيا الشرقية الديمقراطية السابقة. وقد شاهد هؤلاء الضباط على شاشات التلفزيون واستمعوا عبر الإذاعة كيف عبر آلاف الأشخاص الحدود الألمانية الداخلية وركبوا على جدار برلين قبل 31 عاما، في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1989. وبالنسبة لهم، جرت بداية إعادة التوحيد وهم بعيدا عن الوطن، بينما كانوا يخدمون الأمم المتحدة. هناك ألمانيا واحدة فقط الآن، وألمانيا اليوم تنشر ضباط شرطة من شرطتها الاتحادية وكذلك من أجهزة شرطة الولايات.

إننا نحتفل هذا الأسبوع بالذكرى السنوية الستين لإنشاء شرطة الأمم المتحدة. بدأت قصة نجاح شرطة الأمم المتحدة في عام 1960، عندما تم نشر أول ضباط شرطة في عملية الأمم المتحدة في الكونغو. ومنذ ذلك الحين، ازدادت أهمية ودور شرطة الأمم المتحدة بشكل كبير. ويمكن رؤية ذلك بالنظر إلى أعداد الضباط المنتشرين، وهم من حوالي 1 700 في عام 1994، إلى ذروة العدد التي بلغت نحو 15 000 ضابط في عام 2010، والآن، كما ذكر آنفا، ما يقرب من 9 000 ضابط شرطة.

ولكن الأهم أنه يمكن رؤية ذلك بالنظر إلى الولايات التي تنفذها شرطة الأمم المتحدة في البعثات الميدانية. توفر شرطة الأمم المتحدة الحماية للمدنيين، بمن فيهم الفئات الأكثر ضعفا في النزاع، مثل المرشدين داخليا والنساء والأطفال؛ وتقوم شرطة الأمم المتحدة بتدريب ضباط الشرطة في الدول المضيفة، حتى يتمكنوا من تقديم خدمات الشرطة بشكل مهني إلى الناس؛ وتقدم شرطة الأمم المتحدة المشورة إلى كبار قادة دوائر الشرطة في الدولة المضيفة وكذلك لوزارات الأمن الداخلي، لكي يتسنى لهم بناء هيئات شرطة محترفة وفقا للمعايير المعترف بها دوليا؛ وتقدم شرطة الأمم المتحدة المشورة إلى الدول المضيفة بشأن كيفية تحسين إدماج المرأة في هيئاتها وكيفية التصدي للجريمة التي تؤثر أساسا على النساء كضحايا، مثل العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بغية تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وفقا للقرار 1325 (2000) وجميع القرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن؛ وتقدم شرطة الأمم المتحدة المساعدة في مجال العمل الشرطي من خلال قدرتها الدائمة إلى البلدان التي لا تنتشر فيها بعثات لكي تزيد من إضفاء الطابع المهني على شرطتها.

ولا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا إذا كان الحكم قائما على سيادة القانون وعلى حقوق الإنسان - وعندما تحترم حقوق جميع الناس الذين يعيشون في البلد وتجري حمايتها على قدم المساواة. إن الأمن

والعمل الشرطي بشكل ديمقراطي هما من أهم الخدمات التي يجب على الدولة أن تقدمها. وبدون توفير الأمن من جانب شرطة موجهة نحو تلبية احتياجات الناس، يكاد يكون من المستحيل تحقيق أهداف أخرى مثل التعليم والمشاركة والتنمية والازدهار. وهذا هو السبب في أن ضباط شرطة الأمم المتحدة عنصر أساسي لتنفيذ التزامنا المشترك بالحفاظ على السلام ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

ومن الضروري، مع تعقد النزاعات الحالية والولايات المتزايدة التعقيد، تزويد شرطة الأمم المتحدة بالموارد والأفراد والتدريب وفقاً للاحتياجات في الميدان. هذا الطلب للموارد موجه إلى شركاء عدة. أولاً، إلى أعضاء مجلس الأمن، الذين تقع على عاتقهم مسؤولية اعتماد ولايات مستجيبة وواقعية، فضلاً عن وضع حدود قصوى كافية لنشر الشرطة بغية تنفيذ تلك الولايات. وفي فترة عملنا في المجلس، عملنا بجد لتوجيه الولايات في هذا الاتجاه. ويوجه هذا الطلب إلى أعضاء اللجنة الخامسة، الذين تقع على عاتقهم مسؤولية توفير الموارد المناسبة للبعثات، بما في ذلك التمويل البرنامجي. ويوجه هذا الطلب إلى البلدان المساهمة بأفراد الشرطة، التي تتمثل مسؤوليتها في عدم توفير إلا ضباط شرطة مدربين تدريباً كاملاً وخضوعوا لعمليات فرز على نحو سليم، فضلاً عن توفير المعدات اللازمة. ويوجه هذا الطلب أيضاً إلى الأمانة العامة، بما في ذلك بعثاتها الميدانية، التي تتمثل مسؤوليتها في توفير الإطار المفاهيمي والاستراتيجي لأعمال الشرطة التي تقوم بها الأمم المتحدة.

وبناء على ذلك، فإن تبادل الأفراد والمعارف بين الدول الأعضاء والأمانة العامة من خلال الموظفين المعارين والحوار المستمر أمر أساسي. وتخضع أعمال الشرطة لتغييرات دائمة وتطورات جديدة. ويتعين تكييف الاستراتيجيات والسياسات وإجراءات التشغيل الموحدة مع تلك الحقائق الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات التوظيف، ولا سيما بالنسبة للوظائف الفنية، لا تزال تستغرق وقتاً طويلاً وليست شفافة بما فيه الكفاية بالنسبة للمرشحين وللبلدان المساهمة بأفراد شرطة.

ونحن على استعداد لتقديم دعمنا، بالموظفين، والموارد المالية والمشورة الموضوعية من خلال عمليات التشاور بين الدول الأعضاء. ونحن نؤيد إصلاح هيكل التدريب لشرطة الأمم المتحدة لأننا نعتقد أن التدريب الأكثر تركيزاً وتخصصاً أساسياً لتحسين أداء شرطة الأمم المتحدة. ونحن على استعداد لتوفير التدريب للبلدان المساهمة بأفراد شرطة والبعثات التي تستخدم آلية التنسيق المبسطة من خلال مؤسساتنا لتدريب الشرطة.

ومن الناحية الفنية، أطلب إلى الأمانة العامة والبعثات الميدانية أن تدرج في تقارير الأمين العام مزيداً من المدخلات بشأن أعمال الشرطة التي تقوم بها الأمم المتحدة. وللأسف، لا تتضمن التقارير في كثير من الأحيان أكثر من مجرد فقرة واحدة بشأن ما قامت به الشرطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويتعين إطلاع مجلس الأمن على النحو الأمثل على الأعمال الفنية التي تضطلع بها شرطة الأمم المتحدة من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة عند النظر في ولايات البعثات الميدانية.

لقد كان لشرطة الأمم المتحدة أهميتها في نجاح البعثات في الماضي؛ وهي مهمة للنجاح في الوقت الحالي؛ وستصبح أكثر أهمية في المستقبل، بما في ذلك من خلال زيادة دورها في منع نشوب النزاعات. ونشجع جميع الجهات الفاعلة والبلدان المساهمة بأفراد شرطة ومجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة والدول المضيفة على دعم عمل شرطة الأمم المتحدة.

في الختام، أود أن أوجه سؤالاً إلى مقدم الإحاطة بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ما هو دور الدعم الإضافي الذي يمكن أن تؤديه شرطة الأمم المتحدة/البعثة في تنفيذ الميثاق الانتقالي الطموح، ولا سيما فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون واستعادة خدمات الدولة وسلطتها؟

إنني أتطلع إلى مناقشة بناءً ومفيدة هنا في مجلس الأمن. فلنأمل أن يستمر زخم التحسينات والتطورات الإيجابية التي حدثت في السنوات الأخيرة وأن تتمكن شرطة الأمم المتحدة من مواصلة خدمة الأشخاص الذين هم في أشد الحاجة إلى هذا الدعم.

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أود أن أبدأ بتقديم الشكر لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة الإحاطة السنوية هذه بشأن شرطة الأمم المتحدة.

وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام المساعد ألكسندر زوييف ومفوضي الشرطة في كل من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي على إحاطاتهم الثاقبة وعلى عرضهم لخبرتهم من أرض الواقع.

تحرص إندونيسيا على المشاركة في هذه المناقشة، ليس لأننا نولي الأولوية دائماً لحفظ السلام وحفظه السلام، بمن فيهم أفراد الشرطة من حفظه السلام، ولكن أيضاً لأننا نود أن نسمع معلومات مستكملة من الميدان.

إنني أود، إذ نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية الستين لتدشين شرطة الأمم المتحدة، أن أحيي جميع أفراد الشرطة من حفظه السلام، رجالاً ونساءً، على خدمتهم وتقانيهم في حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في جميع أنحاء العالم.

وأود أيضاً أن أعتم هذه الفرصة لتوجيه التحية إلى حفظه السلام الذين قضوا نحبتهم والذين خدموا بشرف وضحو بأرواحهم من أجل النهوض بقضية السلام.

تفخر إندونيسيا بكونها مساهماً رئيسياً في شرطة الأمم المتحدة منذ أمد طويل. فمنذ مشاركتنا الأولى في فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا في عام 1989، نشرنا أكثر من 2 700 فرد شرطة في 17 من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ويعمل حالياً 307 أفراد من الشرطة الإندونيسية في خمس بعثات لحفظ السلام، وهي: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

أود أن أدلي الآن بملاحظات عامة بشأن دور شرطة الأمم المتحدة، ثم سأوجه بعض الأسئلة إلى مقدمي الإحاطات.

تتعلق نقطتي الأولى بالدور المتزايد لشرطة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام ومساهمتها في هذه العمليات. فمنذ نشرها لأول مرة في عملية الأمم المتحدة في الكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) في عام 1960، اتسع نطاق دور شرطة الأمم المتحدة إلى حد كبير وبات يشمل اليوم مساعدة البلدان المضيفة في حفظ الأمن والقانون والنظام وحماية المدنيين ومكافحة الجريمة وبناء قدرات جهاز الشرطة.

وسيكون دور شرطة الأمم المتحدة أكثر أهمية مع تزايد تعقد النزاعات والتحديات التي تواجهها بعثات حفظ السلام. ويتطلب ذلك تحسين التخطيط والتنسيق وزيادة كفاءة عملية التوظيف والنشر، فضلاً عن توفير دعم مؤسسي أقوى لشرطة الأمم المتحدة. ويجب أيضاً دعم دور شرطة الأمم المتحدة ومهامها المتزايدة بموارد مالية كافية ومستدامة.

وعلاوة على ذلك، ونظراً لأن حفظة السلام يتعاملون مع بيانات أكثر خطورة، ينبغي أيضاً بذل المزيد من الجهود لضمان سلامتهم وأمنهم، ولا سيما في زمن مرض فيروس كورونا. ويجب على الأمانة العامة أن تضاعف جهودها لتحسين القدرة على الحماية والمرافق الطبية في البعثات.

تتعلق نقطتي الثانية بتعزيز أداء شرطة الأمم المتحدة وأهليتها المهنية. فمن الأهمية بمكان أن يكون حفظة السلام من أفراد الشرطة مدربين تدريباً جيداً وأن يتمتعوا بحماية جيدة لكي يضطلعوا بولايتهم بفعالية. وتناوب إندونيسيا منذ وقت طويل على تعزيز التدريب وبناء القدرات لحفظة السلام. ويتلقى حفظة السلام تدريباً صارماً، لا على مهارات الشرطة الأساسية وحسب، بل أيضاً على مهارات أخرى مثل اللغة وفهم الثقافة المحلية وحقوق الإنسان. وهذا التدريب ليس ذا أهمية حاسمة في إعداد حفظة السلام للاضطلاع بمهامهم على نحو مهني فحسب، بل أيضاً للتواصل مع السكان المحليين من خلال الخبرة المجتمعية الفعالة.

ونحن في إندونيسيا ندرّب أفراد شرطتنا أيضاً على خبرة تخصصية، مثل الطب الشرعي والتحقيق والجريمة الخطيرة والمنظمة والعنف الجنسي والجنساني، فضلاً عن إدارة النظام العام. ونحن على استعداد لنشرهم كجزء من أفرقة الشرطة المتخصصة في مختلف البعثات.

أما نقطتي الثالثة فهي بشأن مشاركة المرأة في شرطة الأمم المتحدة. فتمشياً مع القرار 2538 (2020) المتخذ مؤخراً، يتعين علينا أن نواصل جهودنا الجماعية لزيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. ويسرنا أن نشير إلى تحقيق أهداف زيادة عدد الأفراد من النساء، سواء كأفراد شرطة منتدبين أو كجزء من وحدات الشرطة المشكلة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه لا يزال هناك مجال كبير للتحسين من أجل ضمان مشاركة أفضل للمرأة في عمليات حفظ السلام.

ولزيادة مشاركة المرأة، تركز إندونيسيا على الاستثمار في التدريب وبناء القدرات. ولهذا السبب، ستستظم إندونيسيا والنرويج في أوائل العام المقبل تدريباً لإعداد الشرطة النسائية الإندونيسية للنشر. كما ستستضيف إندونيسيا المؤتمر التدريبي السنوي للرابطة الدولية للشرطة النسائية في يوغياكارتا في أيلول/سبتمبر من العام القادم .

وأود الآن أن أطرح سؤالين على جميع مفوضي الشرطة.

يتعلق سؤالنا الأول بالولاية. استناداً إلى خبرة مفوضي الشرطة في الميدان، ما هو جانب الولاية المتعلق بشرطة الأمم المتحدة الذي يتعين تعزيزه وتركيزه؟ وهل البعثات مدعومة بالموارد اللازمة والكافية للاضطلاع بمهامها؟ وما الذي يمكن للمجلس عمله للمساعدة في معالجة هذه المسألة؟

وسؤالنا الثاني هو عن النساء في حفظ السلام. فكما يعلم مفوضو الشرطة، يدعو القرار 2538 (2020) أيضاً إلى توفير بيئة عمل مواتية وأمنة ومراعية للاعتبارات الجنسانية للنساء العاملات في بعثات حفظ السلام. فهل يمكن أن يشاطرونا التدابير المتخذة في بعثات كل منهم لتوفير بيئة تمكينية للشرطيات؟ وما هي توصياتهم فيما يتعلق بزيادة مشاركة النساء حفظة السلام ودورهن؟

وإذ ألاحظ طرح العديد من الأسئلة اليوم، فإنني أؤيد تماماً اقتراح الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بالإضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين بشأن الطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم تقريراً في عام 2021 عن عمل شرطة الأمم المتحدة. وأود أن أضيف أن التقرير ينبغي أن يجسد أيضاً التقدم المحرز

في تنفيذ القرار 2538 (2020)، بشأن المرأة في عمليات حفظ السلام، مع التركيز بشكل خاص على الجهود الرامية إلى زيادة عدد الشرطيات حفظة السلام وأدائهن.

في الختام، أودّ أن أؤكد مجدداً التزامنا بتقديم دعمنا الكامل لشرطة حفظ السلام. ونطمئنكم إلى أن إندونيسيا، بوصفها أكبر بلد مساهم بقوات وبأفراد شرطة بين الأعضاء الحاليين في مجلس الأمن، ستواصل دعم ذوي الخوذ الزرق. وأود شخصياً أن أشكر جميع حفظة السلام في الميدان على تقانيهم في خدمة قضية السلام.

المرفق الثالث عشر

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستينغينا

[الأصل: بالروسية]

نشكر الأمين العام المساعد ألكسندر زوييف ورؤساء وحدات الشرطة في بعثات الأمم المتحدة في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وهايتي على تقييمااتهم. ونود أيضاً أن نشكر جميع أفراد شرطة حفظ السلام على خدمتهم المتقانية وعلى أداء المهام الموكلة إليهم في بيئة البعثات الميدانية التي تتسم بالتحديات، والتي يزيد من تقاومها انتشار مرض فيروس كورونا. ونشيد بعمل الأمانة العامة في اتخاذ تدابير وقائية لمكافحة الجائحة، مع ضمان أن يتمكن حفظة السلام من مواصلة تنفيذ ولاياتهم من دون انقطاع.

لا يمكن المبالغة في تقدير أهمية عنصر الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وحتى اليوم، ينتشر نحو 9 000 من أفراد حفظ السلام التابعين للشرطة في 16 بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وهذا الرقم أخذ في الازدياد باطراد.

ويبرز أيضاً التقرير الأخير للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/74/19) الدور الخاص لوحدات الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولديها دور هام في تنفيذ ولاية حماية المدنيين عن طريق القيام بالدوريات والرصد والتصدي لمنتهكي النظام العام. وتساعد في تعزيز القدرة الوطنية على إنفاذ القانون وإصلاح قطاع الأمن.

ويطلب من أفراد الشرطة في قوات حفظ السلام بشكل متزايد التصدي للجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وغير ذلك من التهديدات الأمنية. ويمثل أفراد الشرطة حلقة وصل بين السكان ووجود حفظ السلام والحكومات المضيفة. وتعزز جهودهم ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة وترسي الأساس للمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

وينبغي أن يواصل الخوذ الزرق العمل في إطار يتفق عليه الأعضاء، تمثيلاً مع ولاية مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحفظ السلام. وفي الوقت نفسه، يتجلى الشرط الأساسي لعمل حفظة السلام من أفراد الشرطة على نحو فعال في إقامة علاقات بناءة مع البلد المضيف، مع احترام سيادته ومراعاة ظروفه الوطنية.

ونوافق على أن أفراد الشرطة لا يمكنهم الاضطلاع بمهامهم بفعالية إلا عندما تتوفر لديهم الموارد اللوجستية والبشرية الكافية. ومن الضروري أيضاً تحسين التخطيط والإدارة داخل البعثات وتجنب ازدواجية الجهود.

ونعتقد أنه من غير المجدي تكليف أفراد الشرطة بمهام لا تخصصهم، مثل مهام ذات الطابع سياسي أو تتعلق بحقوق الإنسان التي تنتقص من المهام الموكلة إليهم وتحد من فعاليتها أنشطتهم بشكل عام.

ويواصل الاتحاد الروسي تعزيز إسهامه في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها شرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك في إطار الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة لرؤساء شرطة الأمم المتحدة. ومنذ عام 1992، أصبح أكثر من 600 موظف في هيئات الشؤون الداخلية الروسية من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وقد أنشأت الإدارة احتياطياً من الموظفين للمشاركة في عمليات حفظ السلام، مما

يتيح إمكانية إرسال موظفين مسؤولين عن إنفاذ القوانين إلى بعثات الأمم المتحدة على أساس التناوب المنتظم، حتى في أوقات الجائحة.

واليوم، ينتشر أفراد شرطتنا في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكولومبيا وقبرص، فضلا عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وحاليا، تزيد نسبة النساء على 20 في المائة.

ويقوم مركز التدريب على عمليات حفظ السلام التابع لوزارة الداخلية الروسية والمعتمد من الأمم المتحدة بشكل منتظم بتخريج حفظة سلام من أفراد الشرطة، بمن فيهم أجانب والعديد منهم من النساء. ويولى اهتمام خاص للتدريب اللغوي، مع مراعاة خصائص البلد المضيف. ومنذ عام 2000، قام المركز بتدريب أكثر من 1 750 فردا روسيا من الشرطة وأكثر من 600 فرد من حفظة السلام من الشرطة الأجنبية من أكثر من 50 بلدا في جميع أنحاء العالم، منهم 150 امرأة من روسيا وعدد من الدول الأفريقية.

وقد حدد مركز تدريب حفظة السلام التابع لوزارة الداخلية الروسية الدورة المقبلة لأفراد الشرطة الروس ونظرائهم من الدول الأفريقية في الفترة من 16 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 25 كانون الأول/ديسمبر والتي من المتوقع أن تتوج بالمساعدة في الانتقاء على المستوى الدولي والامتحان التأهيلي الذي ينظمه فريق التقييم، بمشاركة مسؤولي الأمم المتحدة.

ونحن مستعدون أيضا لنشر خبراء في أفرقة الشرطة المتخصصة في بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك بالاشتراك مع دول أخرى. ونحن ملتزمون بالتوظيف النشط لضباط من وزارة الداخلية الروسية للتعاقد على وظائف في الوجود الميداني للأمم المتحدة وشعبة شرطة الأمم المتحدة بشكل تنافسي.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة السنوية الهامة بشأن الدور المتطور لأعمال الشرطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في عمليات السلام وحالات ما بعد انتهاء الصراع وغيرها من حالات الأزمات. ويشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن - تونس وجنوب أفريقيا والنيجر، إضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين (1+3).

ونشكر وكيل الأمين العام جون - بيير لكرولا على إحاطته. والسيدة أوناي سي فونيواكا، مفوضة شرطة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ والسيد باسكال شمبيون، مفوض الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد ايسوفو يعقوبا، مفوض الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ والسيد سيرج تريو، مفوض الشرطة في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، على ما قدمه من عروض إعلامية عن الدور المتطور لشرطة الأمم المتحدة، لا سيما في ظل التحديات الرئيسية التي تواجهها عمليات حفظ السلام في سياق جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

وبما أن عام 2020 يصادف الذكرى السنوية الستين لإنشاء شرطة الأمم المتحدة، فإن مجموعة 1+3 تعيد تأكيد دعمها لشرطة الأمم المتحدة وتقدر دورها في تعزيز السلام والأمن الدوليين. ونثني على إسهام وحدات الشرطة المشكلة وفرادى أفراد الشرطة وأفرقة الشرطة المتخصصة في عمليات حفظ السلام في الاضطلاع بولاياتها، على النحو الذي يقرره مجلس الأمن.

إن عنصر الشرطة في عمليات حفظ السلام عنصر حيوي. ويؤدي دورا رئيسيا في استعادة الاستقرار في مناطق النزاعات، ويسهم إسهاما كبيرا في إيجاد حلول سلمية وطويلة الأمد. وبينما نشيد بحفظة السلام الذين فقدوا حياتهم ونثني على تضحياتهم، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الالتزام الجماعي بتعزيز سلامة وأمن جميع حفظة السلام - من أفراد الشرطة والعسكريين والمدنيين - في الميدان، ولا سيما من خلال التنفيذ الكامل للقرار 2518 (2020).

ويستمر نشر شرطة الأمم المتحدة وفقا لمبادئ حفظ السلام، مثل موافقة الأطراف، والنزاهة، وعدم استخدام القوة. ومع ذلك، فإن إسهامها في تحقيق السلام والأمن قد شهد تطورا كبيرا لمواجهة التحديات الجديدة. وتقوم شرطة الأمم المتحدة حاليا بدور كبير في مساعدة السلطات الوطنية على حماية المدنيين وتشارك بنشاط في بناء قدرات الهيئات الوطنية لإنفاذ القوانين. وتواصل شرطة الأمم المتحدة تعاونها مع البلدان المضيفة لتحسين قدرتها على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب الدولي.

وفي ذلك السياق، نشدد على أهمية تزويد شرطة الأمم المتحدة بالموارد المناسبة لتعزيز فعالية بعثات الأمم المتحدة ونجاحها. ومن الأهمية بمكان تزويد أفراد الشرطة بالتدريب المناسب والمحدد الأهداف والمعدات اللازمة.

وعلاوة على ذلك، ندعو إلى ولايات استراتيجية وواضحة وواقعية وقابلة للتنفيذ، تدعمها الموارد اللازمة. وترحب مجموعة 1+3 بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز قدراتها عن طريق إنشاء

أفرقة وبرامج تدريبية محددة للغاية للتصدي للتحديات الجديدة، وفقا للإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية.

وفي السياق نفسه، نكرر الإعراب عن تأييدنا لمبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، التي لا تزال تشكل خارطة طريق لتحسين عمل الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام من خلال تعزيز النهج الشاملة والقائمة على المشاركة. وتمهد هذه النهج التعاونية، التي تدافع عنها شرطة الأمم المتحدة، الطريق لتقديم حلول سياسية شاملة بقيادة وطنية تيسر تهيئة الظروف المناسبة للعمليات الانتقالية التي تقوم بها البعثات واستراتيجيات الخروج الناجحة.

ولجائحة كوفيد-19 تأثير كبير على أعمال الشرطة ومشروعاتها. وننتهي على جهود الأمم المتحدة للتخفيف بنجاح من آثار الجائحة، مع الاستفادة من تجربتها في مواجهة الأزمات الصحية. وبناء على ذلك، أوقفت الأمم المتحدة فوراً جميع عمليات تناوب القوات والشرطة وقدمت توجيهات لضمان سلامة شرطة الأمم المتحدة والسكان المحليين. وعلقت شرطة الأمم المتحدة على النحو المناسب تدريب الشركاء المحليين الذي ينطوي على التواصل الشخصي المباشر والقرب. ونحن نشيد بمفوضي الشرطة وشعبة الشرطة في هذا الصدد.

وفي هذه المرحلة، تعتقد مجموعة 1+3 أنه من المهم أن تظل الأمم المتحدة يقظة ومستعدة تماما لمواجهة التحديات الناجمة عن الموجة الثانية من الجائحة المرجح وقوعها.

ونسلم بالأهمية المتزايدة لشرطة الأمم المتحدة في المرحلة الانتقالية للبعثات، وبعد انسحاب بعثات حفظ السلام، وفي جهود تحقيق الاستقرار والانتعاش في البلدان الخارجة من النزاع. ومع ذلك، من الضروري أن تأخذ السلطات الوطنية زمام المبادرة في اتخاذ قرار بشأن المساعدة المطلوبة.

وتظل مساهمة المرأة في السلام والأمن في صميم شواغل المجتمع الدولي. ينبغي لنا أن نواصل حشد الإرادة السياسية والموارد لتعزيز المساواة بين الجنسين والمشاركة الكاملة والمتساوية وشغل الشرطيات لمناصب القيادة. وفي هذا السياق، نرحب بمساهمة شرطة الأمم المتحدة في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتدعم مجموعة A3+1 مبادرة شرطة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين لزيادة عدد النساء في جميع بعثات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الشرطيات عنصر أساسي في عملية التوصل إلى حلول سلمية. وفي حين أن الشرطيات قدمن مساهمات كبيرة في الدعوة إلى المساواة بين الجنسين والتوعية بالعنف الجنساني وبناء الطمأنينة الثقة بين السكان المحليين ووفرن شعوراً هاما بالأمن للنساء والأطفال، ينبغي ألا نقيّد قدرتهن على الإسهام في كامل نطاق أعمال شرطة الأمم المتحدة. وبالمثل، يجب إعطاء الأولوية لجميع جوانب عمل شرطة الأمم المتحدة التي ترتبط عادة بالنساء بوصفها أعمال حاسمة الأهمية يتعين على جميع أفراد الشرطة الاضطلاع بها، بغض النظر عن نوع الجنس.

ففي الوقت الراهن، تشكل النساء نسبة 15,1 في المائة من أفراد الشرطة في عمليات حفظ السلام، مقارنة بنسبة 10,2 في المائة في عام 2015. ونحن نحض على التنفيذ الكامل للقرار 2538 (2020) الذي اتخذ مؤخراً بشأن المرأة في عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، تعيد مجموعة A3+1 تأكيد دعمها لسياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتشدّد على أن لجميع أفراد الشرطة دوراً في القضاء على هذه الآفة.

وتسلم مجموعة A3+1 بالدور الحاسم الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة في الدعم العملياتي وحماية المدنيين، وكذلك في بناء قدرات شرطة الدول المضيفة. ونتوقع أن يزداد دور شرطة الأمم المتحدة مستقبلا كتأثير دائم في استدامة السلام بموجب الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن، بما في ذلك في سياق كوفيد-19.

وتعلق مجموعة A3+1 أهمية كبيرة على تعزيز الشراكات الإقليمية بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، ولا سيما مع الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، نرحب باستمرار الدعم والتعاون من أجل الإثراء المتبادل، خاصة في هذه الظروف الصعبة، للتخفيف من أثر كوفيد-19.

وتتطلب نقل تبعية عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والعمليات الانتقالية وعمليات خفض التدرجي في نهاية المطاف إقامة علاقات اتصال وثيقة لكفالة اتساق جهود السلام ومواءمتها. ويسرنا، في هذا الصدد، أن الإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية قد وضع بالتشاور مع عدة منظمات، بما فيها الاتحاد الأفريقي.

وأخيرا، تطلب مجموعة A3+1 إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريرا عن التطورات المتعلقة بأعمال شرطة الأمم المتحدة في عام 2021. إننا نتقدم بهذا الاقتراح، حيث صدر آخر تقرير عن شرطة الأمم المتحدة في عام 2018.

وفي الختام، نود أن نستفيد من وجود مفوضي الشرطة لطرح الأسئلة التالية. ما هي توقعاتهم من مجلس الأمن لمساعدتهم على الوفاء بولايتهم بطريقة أفضل؟ وما هو التقدم الذي أحرز في مجال مواصلة تطوير قطاع الشرطة في هايتي، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا، بالنظر إلى الحالة الراهنة في البلد والتحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19؟ وكيف تحقق بعثاتهم توازنا في نشر فرادي ضباط الشرطة ووحدات الشرطة المشكلة وأفرقة الشرطة المتخصصة؟ إننا نسأل من أجل تأكيد أهمية كل من هذه العناصر في إطار العمليات، مع الإشارة إلى أنه قد تمت الإشادة بنهج أفرقة الشرطة المتخصصة بوصفه أداة فعالة وكفؤة لتوفير الخبرة اللازمة في مجال العمل الشرطي لتنفيذ ولايات شرطة الأمم المتحدة في البعثات الميدانية.

بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بالنيابة لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

أشكر جميع مقدمي الإحاطات الممتازين اليوم على أفكارهم، وعلى مشاطرتهم، بصفة خاصة، وجهات نظرهم من الميدان.

إن هذه مسألة تكتسي أهمية حقيقية بالنسبة لي. فقد كان هذا في الواقع أول شيء عملت عليه على الإطلاق في وزارة الخارجية - أعمال الشرطة الدولية وخاصة عمل شرطة الأمم المتحدة - وقد رأيت مدى فعالية عمل شرطة الأمم المتحدة من البلقان إلى سيراليون، لذلك إنه شيء طيب جدا أن تجري هذه المناقشة اليوم.

وأود كذلك أن أبدأ بتقديم شكرنا، من خلال مفوضي الشرطة، للنساء والرجال في عناصر شرطة الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم الذين يعملون بالنيابة عنا لحماية المجتمعات المحلية الضعيفة وخدمتها. ونذكر مرة أخرى، في هذه الذكرى السنوية الستين لإنشاء شرطة الأمم المتحدة، بتفانيهم الهائل ومهنتهم وشجاعتهم وهم يواصل عملهم في ظل الخلفية الصعبة المتمثلة في جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

والآن، أصبحت أعمال شرطة الأمم المتحدة جزءا أساسيا من حفظ السلام، كما سمعنا مرارا وتكرارا اليوم. فالشرطة تضطلع بدور محوري في المساعدة على تهيئة بيئة آمنة للمدنيين باستعادة الأمن والعدالة، والأهم، بإعادة إرساء سيادة القانون في المناطق المتضررة من النزاعات. إننا مدينون للضباط الذين يتم نشرهم في الميدان وللسكان الذين يخدمونهم على حد سواء بمواصلة تعزيز فعالية أعمال شرطة الأمم المتحدة من خلال إصلاح عملي. وقد كانت المملكة المتحدة مؤيدة قوية للمراجعة الخارجية لشعبة شرطة الأمم المتحدة عام 2016، ونلاحظ أن عددا من تلك التوصيات المنبثقة عن المراجعة لا تزال من دون تنفيذ.

ولكنني أود اليوم أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات هامة نحتاج إلى أن نصحبها لكي نضمن أن يظل العمل الشرطي في الأمم المتحدة فعالا. وسيكون التركيز المستمر على هذه المسائل أمرا حاسما لتحقيق الرؤية الواردة في جدول أعمال مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام.

وأول هذه المجالات هو وجوب إدماج العمل الشرطي إدماجا كاملا في عمليات تخطيط البعثات طوال فترة البعثة، من البداية إلى مرحلة الانتقال. وينبغي أن يكون خبراء الشرطة على الطاولة وأن يُدعموا باستخبارات وإبلاغ وبيانات ذات صلة. ويجب أن تكون البعثات قادرة على إجراء تقييم مستمر لضمان أن يظل نشاط الشرطة مناسبا للاحتياجات في الميدان. لذا ما علينا سوى أن نستمر في التفكير في ذلك.

ويتعلق الثاني بتعهدات المساهمة بالأفراد. فينبغي أن تكون هذه الاحتياجات مصممة وفقا لاحتياجات البعثة وأن تسهم في تحقيق استراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة. وينبغي أن يكون التوظيف عادلا وحسن التوقيت وقائما على الجدارة مع اختيار المهارات والقدرات والخبرات المناسبة التي تحتاج إليها بعثات معينة. ونرحب باستخدام أدوات، مثل نظام تأهب قدرات حفظ السلام، للمساعدة في تحديد الثغرات في القدرات والسعي إلى الحصول على تعهدات لسدها. فالمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في أعمال شرطة الأمم المتحدة ليست واجبا أخلاقيا فحسب، بل هي كذلك من

الاعتبارات العملية الحاسمة الأهمية. ويمكن أن تكون الثقة بين عناصر الشرطة والمجتمعات المحلية أكثر سهولة إذا كانت هناك قواسم مشتركة بين أفراد الشرطة ومن يخدمونهم.

والثالث هو أنه يجب إيلاء أولوية لأداء الشرطة. فعندما يكون أداء الأفراد وفقا للمعايير العالية التي نتوقعها جميعا، فإنهم يكونون أقدر على تنفيذ ولاياتهم وضمان سلامتهم وأمنهم. ونتطلع إلى تنفيذ إطار أداء ومساءلة حفظ السلام فيما يتعلق بالشرطة، ولكننا كذلك نشدد على الحاجة الملحة إلى وضع الصيغة النهائية لإطار التوجيه الاستراتيجي لعمل الشرطة. ومن ثم، ينبغي تفعيل هذه التوجيهات، بما يؤدي إلى وضع الأدلة والأدوات التدريبية الصحيحة لتمكين المساهمين بأفراد شرطة من فهم المعايير التي يحتاج أفرادهم إلى استيفائها.

والآن، يسعدني أننا نعقد اجتماعا تفاعليا لأنني أود أن أنتقل إلى بعض الأسئلة، إذا جاز لي ذلك، وأولها للأمين العام المساعد، زوييف. من المتوقع أن تستمر الطلبات على شعبة شرطة الأمم المتحدة في التزايد، بما يشمل عمليات الشرطة والسياقات غير المرتبطة بالبعثات في الفترة المقبلة. وسيكون من المفيد أن نسمع منه بخصوص الأولويات والموارد الإضافية التي توفرها إدارة عمليات السلام للشعبة. هل هناك قدرة كافية للاضطلاع بالتخطيط اللازم لنشر الشرطة، بما في ذلك ما يتعلق بعمليات الانتقال؟ وإذا جاز لي أن أعود أيضا إلى الإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية، سيكون من المفيد أن نحصل على معلومات مستكملة عن حالة هذا الإطار وأن نعرف متى يمكن أن نتوقع أن يتم الانتهاء منه ونشره.

ثم، إذا جاز لي، سأطرح بضعة أسئلة على مقدمي الإحاطات الممتازين. وسؤالي الأول موجه إلى مفوضة الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، السيدة فونيواكا. يهمني كثيرا أن أفهم ما هي تصورات المفوضة فونيواكا بشأن عملية بناء القدرات عندما يتعلق الأمر بجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. وعلى وجه الخصوص، كيف تحدد البعثة توقيت ونوع مسؤوليات أعمال الشرطة التي ينبغي تقاسمها مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان؟ وكيف يمكننا أن نصحح ذلك التوازن بين الانتقال أو نقل المسؤوليات؟

والسؤال الثاني موجه إلى مفوض الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، السيد يعقوبا. ربما تكون التطورات الأخيرة فيما يتعلق بقوات الأمن المالية وتنسيقه معها قد تغيرا في ظل البيئة الحالية - وبعبارة أخرى، بعد الانقلاب. وأتساءل عما إذا كان يستطيع أن يخبرنا كيف تدير البعثة المتكاملة أي تحديات فيما يتعلق بذلك؟ وفي ظل الظروف الراهنة، هل يعتقد أن لديه الموارد المناسبة لتخطيط الأنشطة الداعمة وتنفيذها فيما يتعلق بإرساء سيادة القانون؟

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر وكيل الأمين العام لأكروا ومفوضي شرطة الأمم المتحدة. ونقدر إحاطاتهم السنوية الهامة جدا.

تشيد الولايات المتحدة بالتقدم الهائل المحرز طوال الستين عاما الماضية في أعمال الشرطة التي تقوم بها الأمم المتحدة. واليوم، تنتشر شرطة الأمم المتحدة في بعثات متعددة الأبعاد أكثر تعقيدا ودينامية. وهي تؤدي دوراً حاسماً في الحماية وإدارة النظام العام والشراكة مع سلطات الدولة المضيفة وفي منع الجريمة والتحقيق فيها. ولدى شرطة الأمم المتحدة الآن ولايات لحماية المدنيين في جميع البعثات "الخمس الكبرى": بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وهذا الانخراط الاستباقي يخلق تحديات جديدة لشرطة الأمم المتحدة، ونحن ممتنون لجهودها.

وأود أولاً أن أهنئ كبيرة المفتشين دورين مالامبو (زامبيا) على حصولها أمس على جائزة ضابطة شرطة الأمم المتحدة لعام 2020، وهي جائزة مرموقة. ونثني على دورين لعملها المتميز بوصفها ضابطة ولتفانيها في أداء مهامها بصفقتها قائدة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

تؤيد الولايات المتحدة بقوة استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين، ونحث البلدان المساهمة بأفراد الشرطة على تبني سياسات تزيد من مشاركة المرأة في جميع مستويات الشرطة. وقد سررنا برؤية شرطة الأمم المتحدة تنفذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وقد حققت بالفعل أهدافها لعام 2020 فيما يتعلق بأفراد الشرطة من النساء في المقر وفي الميدان ولكل من وحدات الشرطة المشكلة وأفراد الشرطة المنتدبين. وهذا تقدم هام، ونتطلع إلى رؤية المزيد من الشرطيات يؤدين أدواراً قيادية في إعادة بناء المجتمعات المحلية وفي غرس الثقة بين المواطنين والمؤسسات الأمنية التي تخدمهم. وينطبق هذا بصفة خاصة على جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي.

وبعد مرور عامين على اتخاذ القرار 2436 (2018) بالإجماع، نكرر دعمنا لالتزام الأمم المتحدة بتنفيذ سياسة متكاملة للأداء والمساءلة. وينبغي أن تستند هذه السياسة إلى معايير واضحة لجميع موظفي الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين العاملين في عمليات حفظ السلام والمساندين لها. وفي هذا الصدد، ترحب الولايات المتحدة بالإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام المعلن عنه مؤخراً، والذي يهدف إلى مواءمة مختلف أدوات وعمليات التقييم المستخدمة بالنسبة للعناصر العسكرية والشرطة والمدنية في بعثات حفظ السلام.

وأشكر المفوضين الذين قدموا إحاطات اليوم على عملهم الشاق بشأن هذه المسألة حتى الآن. ويجب أن نحافظ على التزامنا المشترك برفع مستوى أداء حفظ السلام بكفالة حصول أفراد الشرطة على التدريب المناسب ومساءلتهم عن الوفاء بمعايير الأمم المتحدة.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة مبادرة وكيل الأمين العام لأكروا بإحاطة مجلس الأمن علما بشأن أداء عمليات حفظ السلام. وتتطلع إلى الاستماع إلى تقييمات صريحة عن الأداء، بما في ذلك أوجه القصور وقصص النجاح وكيف يمكن للدول الأعضاء والأمانة العامة تحسين معالجة قضايا الأداء.

ونعتقد أنه لا يزال هناك بعض العمل الذي يتعين القيام به في استعراض السياسة المتعلقة بوحدات الشرطة المشكلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي تعزيز عملية تقييم أفراد الشرطة المنتدبين. ومع الزيادة المطردة في العمليات المتعددة الأبعاد في جميع أنحاء العالم، ثمة حاجة إلى أن تكون شرطة الأمم المتحدة محترفة وناجحة وخاضعة للمساءلة. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بدعم شرطة الأمم المتحدة ومساعدتها في مواجهة تحديات اليوم وغدا.

أود أن أختتم ملاحظاتي اليوم بتوجيه ثلاثة أسئلة محددة إلى مفوضي الشرطة ووكيل الأمين العام لأكروا. أولاً، كيف تُستخدم بيانات الأداء لتحديد عمليات التناوب والنشر للبلدان المساهمة بأفراد شرطة؟ وثانياً، كيف يمكننا أن نحافظ على الالتزام بحماية المدنيين خلال الفترات الانتقالية في عمليات حفظ السلام على أفضل وجه؟ وثالثاً، كيف يمكننا ضمان وجود أعداد أكبر من النساء في عمليات تناوب ونشر الشرطة؟

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

ترحب فييت نام بهذه الإحاطة حسنة التوقيت خلال الأسبوع الخامس عشر لشرطة الأمم المتحدة وتشكر الأمين العام المساعد ألكسندر زوييف ومفوضي الشرطة الأربعة من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هابتي على إحاطاتهم الثاقبة.

أود أن أبدأ بالتأكيد مجدداً على دعمنا الثابت لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمبادرات ذات الصلة الرامية إلى تعزيز فعاليتها، بما في ذلك مبادرة "العمل من أجل حفظ السلام".

وفي الذكرى السنوية الستين لشرطة الأمم المتحدة، نود أن نشيد بتضحيات وتغاني النساء والرجال في القوة، ولا سيما أفراد الشرطة الذين ضحوا بأرواحهم. وفي هذه الأوقات غير المسبوقة، نشيد بشكل خاص بجهود حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، بما في ذلك الشرطة، في دعم البلدان في جهودها لتحقيق السلام ومكافحة الجرائم ومرض فيروس كورونا على حد سواء.

منذ إنشاء شرطة الأمم المتحدة، ما فتئت تشكل عنصراً هاماً من عناصر عمليات حفظ السلام، وقد اضطلعت بدور متزايد الأهمية على مر السنين. وتطورت ولايتها لتشمل، في جملة أمور، حماية المدنيين ودعم التدريب وإسداء المشورة إلى الدول المضيفة. ولذلك، تسهم شرطة الأمم المتحدة، إلى جانب أنشطة حفظ السلام الأخرى، في صون وتعزيز السلام والأمن والتنمية على نحو مستدام في الدول المضيفة.

وبينما تمر البلدان بمراحل بناء السلام، يؤدي عمل شرطة الأمم المتحدة دوراً متزايد الأهمية في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الأمن والنظام من أجل التنمية الوطنية. ولكي تظل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك أعمال الشرطة، فعالة وذات أهمية، ينبغي لها أن تتمسك بالمبادئ الأساسية المتمثلة في موافقة الأطراف والحياد وعدم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية.

يصادف هذا العام أيضاً الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد تأييدنا للتركيز على العمل الشرطي المراعي للمنظور الجنساني وعلى هدف المساواة بين الجنسين في حفظ السلام. ونلاحظ بكثير من التفاؤل أن شرطة الأمم المتحدة تقف في الصدارة في تحقيق الأهداف المحددة في استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين. ونتطلع إلى رؤية المزيد والمزيد من النساء في وحدات الشرطة المشكلة.

وتتيح مشاركة المرأة نهجاً فريداً يشمل تحسين التوعية المجتمعية وتعزيز التنوع وزيادة فعالية بناء الثقة وتوفير حماية مراعية للاعتبارات الجنسانية، مما يمكن أن يؤدي إلى المزيد من الآثار الإيجابية في الأجل الطويل.

كما أن النساء من حفظة السلام يوفرن حماية تمكينية ويشكلن قدوة للنساء والفتيات في الدول والمجتمعات المحلية المضيفة. وقد مُنحت الجائزة السنوية لأفضل ضابطات شرطة الأمم المتحدة لعام 2020 لكبيرة المفتشين دورين مالمبو، مستشارة الشؤون الجنسانية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب

السودان، تكريماً لعملها في دعم الفئات الضعيفة. وينبغي أن يكون هناك اعتراف أكبر بمساهمات النساء في حفظ السلام، بما في ذلك على الصعيد القطري وعلى مستوى البعثات، ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتوظيف الإمكانيات الكاملة للشرطيات.

وفي الوقت نفسه، تؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى وضع سياسات أكثر استجابة للاعتبارات الجنسانية وداعمة للنساء العاملات في مجال حفظ السلام، بما في ذلك ما يتعلق بالسلامة والأمن وتهيئة بيئة مواتية لعملهن.

إن عمل شرطة الأمم المتحدة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدولة والنظام الاجتماعي اللذين يجري بناؤهما في حالات ما بعد انتهاء النزاع. ويمكن أن يستمد قوة من خلفية البلدان المساهمة بأفراد الشرطة ومن إعدادها. ونرى أنه ينبغي تقديم المساعدة إلى البلدان المساهمة بأفراد الشرطة، ولا سيما البلدان النامية، لتعزيز بناء القدرات، بما في ذلك التدريب قبل النشر، لضمان الأداء الفعال في البعثات.

ومن جانبنا، تقوم فيببت نام بإعداد وتدريب أفراد حفظ السلام لدينا، بمن فيهم أفراد الشرطة، وفقاً لمتطلبات الأمم المتحدة. ونأمل أن نتمكن قريباً من المساهمة بأفراد شرطة فيتناميين مؤهلين للانضمام إلى قوة شرطة الأمم المتحدة اعتباراً من عام 2021 فصاعداً. وفي هذا الصدد، نشكر شعبة الشرطة على مساعدتها القيمة ونتطلع إلى التعاون الوثيق مع جميع الشركاء.